البيروقراطية في المسرح العربي "محمد سلماوي" و"عبدالقادر علوله" أنموذجا "دراسة تحليلية"

د. وجيه جرجس فرنسيس

مدرس المسرح بقسم الإعلام التربوي

كلية التربية النوعية– جامعة بنها

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة هذه المعوقات الإدارية وبعض العوامل المؤثرة في تشكيل تلك الصورة السلبية للمؤسسة الحكومية الخدمية وتأثيرها في المجتمع الإداري، وإلى أي درجة كانت هذه الرؤية الفكرية والمعالجة الفنية للشخصيات الدرامية (المواطن، والموظف، المدير) قريبة أو بعيدة أو مطابقة أو للصورة العقلية العربية للموظف (الأعلى، الأدنى) داخل البيئة التنظيمية للمؤسسات الحكومية وممارستها الإدارية السائدة لهذا التنظيم البيروقراطي عند الكاتبان المصري "محمد سلماوي" و الجزائري "عبدالقادر علوله".

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي(تحليل المحتوي) لقضية البيروقراطية في المسرح العربي عند محمد سلماوي وعبدالقادر علوله نموذجاً". **ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:**

من خلال المسرحيتين نلمس سلبيات التنظيم البيروقراطي المطبق في المؤسسة الحكومية الخدمية للدولتين(المصرية والجزائرية)

- عدم قدرة التنظيم البيروقراطي (عيوبه) على التكيف مع الواقع الخارجي الخدمي.
- شعور المواطن بالاغتراب والقهر في وطنه (المؤسسة الخدمية الإدارية).
- أكد البحث علي أن سلبيات التنظيم البيروقراطي قد أفرزت قيادات فاسدة غير مؤهلة تبغي مصالحها الشخصية نتيجة زواج السلطة بالمال ودور الروابط العائلية والاجتماعية في تسريع عجله الفساد والتسيب والإهمال والمحاباة والمحسوبية وسوء استغلال المال في ظل غياب الرقابة الصارمة داخل التنظيم البيروقراطي.
- أكد الكاتبان على نبذهما ونقدهما للمظاهر السلبية للتنظيم البيروقراطي داخل المؤسسات الخدمية للحد من فساد سلطة الإدارة و إعادة النظر في هذه القوانين والتشريعات المجحفة في المجتمعان المصري والجزائري من خلال التمسك الحرفي والشكلي بالنصوص القانونية.

- أكد البحث على أهمية تفعيل دور المورد البشري في تحقيق التنمية الإدارية من ذو الكفاءات والاختصاص والأخلاق والتميز في الإدارة.
- أكد البحث أن تكون القيادة الإدارية قدوة عالية الكفاءة من الناحية الوظيفية والقدرة الإنتاجية.
- أكد البحث علي أهمية تحسين وضعية الموظف الاجتماعية والأخلاقية قد يؤدي إلى التخفيف والتقليل من ظاهرة البيروقراطية المتعفنة.
- أكد البحث علي دور العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإصلاح، أي وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح وتتفهم آلياته وتعمل على تحقيقه.
- كما بلور الكاتبان "محمد سلماوي" و"عبد القادر علوله" من خلال طرحهما الفني المسرحي سلبيات الشكل الهرمي التدريجي الوظيفي للتنظيم البيروقراطي وطبيعة علاقة المرؤوس بالرؤساء، والعلاقة المتأرجحة بين الحاكم والمحكوم القائمة على القهر والأحادية والانتهازية لخدمة المصالح الشخصية حسب المصالح العام للمؤسسة.
- وظفا الكاتبان "محمد سلماوي" و"عبد القادر علوله" الكوميديا السوداء المتشبعة بالعبثية وبالملحمية والبريختية، ولكن الكاتبان أضافا إليها ملامح واقعية تستمد مشروعيتها من خصوصيه البيئة الإدارية للمؤسسات الحكومية في الدولتين.
- كما رسما الكاتبان صورة صادقة وصادمة لسلبيات البيروقراطية وضياع الكرامة الإنسانية للموظف/ والمواطن، في كلمات لها مدلولاها ومصطلحاتها في إطار كوميدي ساخر يندد بتلك الممارسات في المجتمعان المصري والجزائري.
- كما بلور "عبدالقادر علوله" ملامح ما بعد الاستقلال الجزائري وما صاحبها من ظواهر سلبية لعدم الاستقرار السياسي وطبيعة العلاقة المتأرجحة بين الحاكم والمحكوم في مجتمع قائم على فقدان العدالة وغياب القانون.
- كما وظف "محمد سلماوي" سلبيات التنظيم البيروقراطي من خلال الإسقاطات السياسية والاجواء البوليسية التي عاشها المواطن المصري في تلك الحقبة الساداتية التي تبلور عصر الانفتاح الاقتصادي والقهر والصفقات والعمولات المشبوهة بأسلوب مبطن بالكوميديا الساخرة العبثية.

The bureaucracy in the Arab theater "Mohamed Salmawy" " and "Abdul Qadir Alloula model.

Researcher

The bureaucratic system and its arbitrary administrative systems and its unfair job regulations have created inefficiencies and innovations in the absence of regulations and a hierarchy that depends on the blind obedience of the official leading to the monopoly of power by senior management. Leading to abuse of the job to serve personal interes

the study seeks answering these main question through the following:

The problem of research is determined by an attempt to answer the following main question: How did the authors Abdul Qadir Alloulah and Mohammed Salmawi address the negativity of bureaucracy and routine within government departments? What is the mechanism that the authors have adapted to build their dramatic personalities? Based on this key question, there are several sub-questions

Study Approach:

The researcher relied on analytical descriptive approach in analyzing the texts analyzed and studied..

Research questions:

What is the bureaucratic clerk's staff and regulation

What is the stereotypical or mental image shown by both the citizen and the government employee ?

What is the attitude of employees and citizens of managers and presidents, what is the relationship between the ruler and the governed?

Do governmental institutions suffer from organizational problems or obstacles that limit the effectiveness of the implementation of administrative work within Egyptian and Algerian society?

Do these governmental institutions suffer from a lack of control over compliance with the rules, which affects the effectiveness of the administrative work of staff?

The study comes to several results which most important are:

-The authors draw a true and shocking picture of the bureaucratic disadvantages and the loss of human dignity of the employee / citizen, in words that have a meaning and terminology in the framework of comic comedy denouncing the use of these practices in both societies.

-The study stressed the importance of improving the position of social and moral employee may lead to mitigation and reduce the phenomenon of bureaucracy rotting..

-The study confirmed the role of the political, economic and social factor in reform, namely the existence of a strong political authority that believes in reform, understands its mechanisms and works to achieve it.

- Salmawi also used the disadvantages of bureaucratic organization through the political projections and the police atmosphere that the citizen lived during that Sadat era, which crystallized in the era of economic openness, oppression, deals and commissions suspicious in a way padded with absurd comedy.

مقدمة:

البيروقراطية وممارستها السلبية من الآفات التي أصابت مجتمعاتنا العربية وعطلتها عن مسيرة التنمية والنهوض والتقدم، فالنظام البيروقراطي الروتيني ونظمه الإدارية المتعسفة ولوائحه الوظيفية المجحفة افتعلت الكفاءات والابتكارات في ظل جمود اللوائح، والتسلسل الوظيفي الذي يعتمد على إطاعة المسئول طاعه عمياء تؤدي إلى احتكار السلطة من قبل الإدارة العليا مما يؤدي إلى إساءة استغلال الوظيفة لخدمة المصالح الشخصية.

فالبيروقراطية استخدمت على نحو أو آخر لمبادئ وأساليب تنظيمية في الحضارات القديمة، فلقد استخدم المصريون القدماء هذا التنظيم في بناء الأهرامات والمعابد فلقد اتضح من خلال كتاباتهم معرفتهم للإدارة والعمليات التنظيمية المختلفة، وكان يرأس هذا التنظيم "الفرعون" الذي كان ملكا أو الها، وأسفل هذا التنظيم إدارات متنوعة المهام الموكلة إليها حسب التخصص فمنهم المدنيين والعسكرين، كما اهتموا بالتدريب والتعليم فلم يكن يسمح للأفراد (المواطنين) بالانخراط في سلك الكتاب. إلا بعد فترة من "التعليم والتدريب يقضوها في مدارس خاصة بالكتاب كانت ملحقه بقصر الفرعون أو بالمعابد الكبرى "[١]، إلى جانب اهتمامهم بالسجلات والوثائق ونظام الأجور والإحصاء وتقدير الثروات والأموال والضرائب، وكان يعاون الملك وزراؤه ومعاونوه وهم أشبه "برؤساء دواوين عليهم تنفيذ الأوامر، فلقد قسمت مصر في عهد الفراعنة إلى أربعين وحدة إدارية أو محافظة وكانت المحافظة تتألف من دائرة جغرافية لها تنظيمها الاقتصادي والديمغرافي ولها قاعدتها الإدارية، وكان كل موظف إداري يمثل الفرعون في الناحية أو المنطقة وان اختلفت رتبته وسلطته وطريقة تعينيه باختلاف العصور والأزمنة التي تعاقبت على تاريخ مصر".[٢]

أما البيروقراطية عند الصينيون القدماء تتمثل في الكفاءة في تولي الوظائف العامة (اختيار الموظف) وكان "كونفوشيوس" ينادي بأن الإدارة والتنظيم الجيد هو وسيلة الحكم الصالح، كما استخدم اليونانيون البيروقراطية في النظام الحكومي من ١٠٠٠- ٢٠٠ قبل الميلاد فقد كان اختيار الموظفين" يقوم على "نظام القرعة في إطار تحقيق العدالة بين المواطنين"[٣] في ضوء الممارسة الحقيقية للوظائف ضمن المعايير والقدرات المؤهلة والمواهب الحقيقية. في حين استخدم الرومانيون مبادئ التنظيم الإداري "في الفترة من ٨٠٠ ق إلى ٥٠٠ بعد الميلاد .أما شكل التنظيم عند العرب أو الديوان ومعناه مجتمع الصحف والكتاب أو السجل "فهناك من يذهب في القول ومنهم "الأصمعي" بأنه كلمه فارسية معربة ومعناها دفتر أو سجل"،[٤] لذا أطلق من باب المجاز على "المكان الذي تحفظ فيه (السجلات) لحفظ ما يتعلق "بالأعمال والأموال ومن يقوم لها ومن يتولى الإشراف عليها".[٥] ولقد استعملت لتدل

على مكاتب بيت المال، وللدلالة على الحكومة (السلطة) في عهد الخلفاء العباسيين، كما أنها تدل على مكان أو تجمع لإدارة شئون هيئة سياسية ما مثل الديوان الملكي الذي يجمع موظفين يديرون شئون القصور الملكية وأمورها الإدارية.

أما البيروقراطية في الحضارة الغربية فقد كانت تتمثل في علماء الإدارة والتنظيم في غرب أوروبا وأمريكا وكان لهم دور بارز في تبسيط واستيعاب الفكر الإداري وفلسفته فاهتمت به كعلم له مبادئه وقوانينه وأصوله ونظرياته في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتجسدت تلك الأهمية في كتابات ونظرية ماكس فيبرM.weber عن البيروقراطية وصورتها المثالية، ثم توالت النظريات والدراسات المتعددة حولها البيروقراطية ترجمة لكلمة "Bureaucracy وهي تنقسم إلى قسمين Bureau وتعني المكتب و Cracy وتعني "الحكم أو السلطة"[٦] وبالتالي فإن البيروقراطية تعني حكم أو سلطة المكتب، كما أن كلمة bureau أقرب إلى كلمة Tobure الفرنسية وهو نوع من الاقمشة التي يستعمل لتغطية المكاتب يجتمع حولها رحال الحكومة.[٧]

ولقد أوضح "كارل ماركس" مفهوم البيروقراطية على "أنها أداة ووسيلة لسيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العمالية[٨]،كما أنه يعتبرها شكلاً للسلطة وتظهر أكثر في المجتمعات الرأسمالية، في حين عرفها "ماكس فيبر" بأنها تعبير عن "العقلانية في النظام الرأسمالي بل والخاصية الجوهرية له والأداة الحيوية فيه ويعتبرها شكلاً من أشكال الإدارة التي تقوم عل شكل خاص من الشرعية التي تضفى صفة القوة والسلطة على المركز الوظيفي لا تضفيها على الأفراد".[٩] أما "قاموس المنهل" فقد عرف البيروقراطية (الديوانية) بأنها تسلط الدواوين الحكومية وتنميطها الجامد، أما الديوانيون فهم مجموعة موظفي الدواوين منظور إليهم أعمال من حيث نفوذهم في السلطة، فكلمة بيروقراطي أو ديواني تشير إلي "موظفي الديوان" أو مكتب أو "موظف إداري في أي ديوان حكومي يؤدي عمله بنمطية جامده مستغلاً سلطته على الجمهور" [١٠]

ويتفق العديد من الباحثين أن بداية استكمال مصطلح البيروقراطية بمعناه الحالي ورد لأول مرة عام ١٧٤٥م في كتابات الاقتصادي الفرنسي "فإنسان دي غورني" "وهو أول من نظر إلى المكاتب العامة باعتبارها الاداة العاملة في الحكومة وتحدث عنها باسم بيروقراطي أي فيه من العاملين في المكاتب الإدارية".[١١] ولقد برز الاستخدام العلمي لهذا المصطلح من خلال كتابات عالم الاجتماع الألماني Max weber الذي حدد السمات الرئيسة البيروقراطية كنموذج مثالي لممارسة السلطة على النحو التالي "ترتبط السلطة في المنظمات البيروقراطية بالمكتب ولا يرتبط بمن يشغل الوظيفة ويخضع الموظف لسلطة المنظمة في التعلق بالجوانب

الرسمية فقط، والفصل بين الجوانب الشخصية في حياة الموظف وكل من حقوقه الرسمية وممتلكات المنظمة، ويحكم أداة الموظفين مجموعة من الأنظمة العامة التي تتسم بالثبات النسبي والشمولية. ويتم تعين المواطنين ولا يتم انتخابهم كما تصرف لهم مرتبات مقابل ما يقومون به من أعمال تتناسب مع المكانة الوظيفية أيضاً وجود نظام هرمي يخضع فيه من يشغل الوظيفة الأدنى لإشراف صاحب الوظيفة الأعلى"(١٢) إلى جانب الاهتمام بالتوثيق " وتنظيم السجلات وحفظ المستندات ، ودفع تعويضات عادلة للعاملين، ووضوح المسئولية الوظيفية التي تقع على عاتق كل عامل".(١٣)

فممارسة النظام البيروقراطي الروتين يثير الجدل في مجتمعاتنا العربية حول قدرتها على تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة، أذ تنغص حياة مواطنيها وتجعلهم يلهثون ويتوسلون أمام الموظفين من أجل انجاز أبسط المعاملات وختم الأوراق وغيرها. لذا حاول بعض الكتاب العرب ومنهم "محمد سلماوي"، و"عبدالقادر علوله" في مسرحياتهما (فوت علينا بكرة – العَلَق) ابراز سلبيات تلك الممارسات السلبية لبيروقراطية في ظل معاناه المواطن العربي داخل المؤسسات الخدمية الحكومية التي تحولت إلى سلطات جائرة أي الفساد الإداري الداخلي وهذه السلبيات والتجاوزات والمظاهر الشكلية الزائفة كانت أصداؤها في أعمال فنية مسرحية ورواية منها مسرحية "المفتش العام" لكاتب الروسي "نيقولاي غوغول" ١٨٣٥م حيث يسخر من النفاق والزيف الإداري والبيروقراطي والروتيني داخل المؤسسات الحكومية، وأيضاً تشير مسرحية "رجل مع وقف التنفيذ" للكاتب الكويتي محمد الرشود١٩٨٦م الي تلك الممارسات البيروقراطية ففي أحد مشاهدها الفنية نلمس سلبيات الموظف الحكومي الذي لا يعمل، وينتقد الروتين الحكومي وفساد السلطة، وأيضاً مسرحية "عفريت لكل مواطن عام ١٩٨٠م للكاتب "لينين الرملي" يتناول التسيب الوظيفي والاستهانة بمصالح الجمهور.

وأيضاً تتجلى سلبيات هذه الممارسات البيروقراطية في أعمال أدبية وأفلام سينمائية مثل فيلم " عبقري على ورقة دمغة ١٩٨٧م تأليف أحمد ثروت قصة وسيناريو وحوار "محمد الجرواني" حيث ينتقد المؤلف ممارسات الروتين الحكومي وتعنت الموظفين مع الباحث المصري "أبو الوفا"، وأيضاً رواية "أرض النفاق" ليوسف السباعي يجسد ويفضح سلبيات المكاتب الحكومية ... وغيرها من الأعمال الأدبية التي تنتقد وتسلط الضوء علي سلبيات التنظيم البيروقراطي ونظمه الإدارية المتعسفة.

وسوف يسير البحث وفقًا للخطوات الاتية:

أولاً: الإطار المنهجي للبحث.

ثانياً: أسباب فساد التنظيم البيروقراطي داخل المؤسسات الحكومية الخدمية العربية.

ثالثاً : أسباب ومظاهر القهر السياسي و الفساد الإداري في الحقبة الساداتية.

رابعاً : محمد سلماوي مسرحية "فوت علينا بكرة ".
خامساً: سياسات الانفتاح الاقتصادي ودورها في الفساد الإداري المصري.
سادساَ: أسباب فساد التنظيم البيروقراطي في داخل المؤسسات الحكومية الجزائرية.
سابعاً: عبد القادر علولة مسرحية "العَلَق".
ثامناً: الاصلاحات والتشريعات الاقتصادية والإدارية لم تستطع الحكومات الجزائرية المتعاقبة محاربه سلبيات التنظيم البيروقراطي.
تاسعاً: الرؤية العلاجية لسلبيات التنظيم البيروقراطي وممارساته المعيقة داخل المؤسسات الحكومية الخدمية العربية .

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

مشكلة البحث وتساؤلاته:

على الرغم من أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الدراما المسرحية في تشكيل الصورة الفنية للمشاهد حول سلبيات البيروقراطية إلا أن هذه المسرحيات قليلة، الأمر الذي يجعل إسهام الأعمال المسرحية في طرح ونقد هذه المظاهر لا يزال في حاجة إلى بحث من هذا المنطلق تتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: كيف عالج الكاتبان "عبدالقادر علوله"، و "محمد سلماوي" سلبيات البيروقراطية والروتين داخل المصالح الحكومية وما هي الألية التي وظفها الكاتبان لبناء شخوصهما الدرامية؟ وانطلاقاً من هذا السؤال الرئيس فإن هناك عدة أسئلة فرعية عديدة علي النحو التالي:

- ما موقف الكاتبان من سلبيات التنظيم البيروقراطية ولوائحها؟
- كيف وظفها الكاتبان الأساليب الفنية في طرحهما الدرامي للمسرحيتين ؟
- ما موقف الموظفين والمواطنين من المدراء والرؤساء، اي علاقة الحاكم بالمحكوم؟
- ما أسباب فساد التنظيم البيروقراطي داخل المؤسسات الحكومية الخدمية العربية ؟
- ما أسباب ومظاهر القهر السياسي و الفساد الإداري الحكومي في الحقبة الساداتية ؟.
- ماهي الرؤية العلاجية لسلبيات التنظيم البيروقراطي وممارساته المعيقة داخل المؤسسات الحكومية الإدارية الخدمية العربية ؟
- ما أسباب فساد التنظيم البيروقراطي في داخل المؤسسات الحكومية الجزائرية. ؟

- هل تعاني المؤسسات الحكومية من مشكلات أو معوقات تنظيمية تحد من فعالية تنفيذ الأعمال الإدارية داخل المجتمع المصري والجزائري؟
- هل تعاني تلك المؤسسات الحكومية من قصور في الرقابة على الالتزام بالقواعد مما يؤثر على فعالية العمل الإداري للموظفين؟

- **أهداف البحث:**

التعرف على طبيعة هذه المعوقات الإدارية وبعض العوامل المؤثرة في تشكيل تلك الصورة السلبية للمؤسسة الحكومية الخدمية وتأثيرها في المجتمع الإداري، وإلى أي درجة كانت هذه الرؤية الفكرية والمعالجة الفنية للشخصيات الدرامية (المواطن، والموظف، المدير) قريبة أو بعيدة أو مطابقة أو للصورة العقلية العربية للموظف (الأعلى، الأدنى) داخل البيئة التنظيمية للمؤسسات الحكومية وممارستها الإدارية السائدة لهذا التنظيم البيروقراطي عند الكاتبان المصري "محمد سلماوي" و الجزائري "عبدالقادر علوله".

- **أهمية البحث:**

يسلط الضوء على ألية القواعد الرسمية الجامدة والمعقدة للمؤسسات الحكومية وممارستها السلبية للبيروقراطية في مصر والجزائر وما يقابل المواطنون من مشكلات ومعوقات تنظيمية إدارية متعسفة تؤدي إلى عدم رضاهم واستيائهم من تلك الإجراءات وأيضا، والتعرف على مظاهر الفساد الإداري في المصالح الحكومية في الدولتين في ضوء التحليل الفني للمسرحيتين وهما (فوت علينا بكرة– العَلَق).

- **منهج البحث:**

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي(تحليل المحتوي) لقضية البيروقراطية في المسرح العربي عند محمد سلماوي وعبدالقادر علوله نموذجاً".

- **عينة البحث:**

قضية البيروقراطية وتتمثل في مسرحية "فوت علينا بكرة" للكاتب المصري "محمد سلماوي" و مسرحية "العَلَق" للكاتب الجزائري "عبد القادر علوله".

ثانياً: أسباب فساد التنظيم البيروقراطي داخل المؤسسات الحكومية الخدمية العربية.

١- إستغلال نفوذ الطبقة الحاكمة التي شرعت قوانين لخدمة مصالحها أو لخدمه أفراد أو هيئات معينه في المجتمع على حساب مصلحة العامة.

٢- الفساد الإداري تعقد الإجراءات في كثير من المصالح الحكومية والمؤسسات، الذي أدى إلى إتباع أسلوب الرشوة والمحسوبية.

٣- نقص الكوادر المدربة ذوي الخبرات والامكانيات والكفاءات داخل المؤسسات الخدمية الحكومية.

٤- عدم مواكبة القطاعات الحكومية مع النظم التكنولوجية الجديدة.

٥- غياب العدالة وعدم احترام سيادة القانون في محاربة المفسدين لذا اهتزت هيبه القانون .

٦- الفساد التشريعي تجاوز وقائع الفساد أو محاباة المفسدين علي حساب جموع الشعب.

٧- الفساد الإداري الفساد الإجرائي المتمثل في تصرفات القطاعات.

٨- والروابط القائمة على النسب والقرابة والتمييز والصداقة النفعية تؤدي الي إهدار المال العام و تسهيل الاستيلاء عليه.

٩- تغافل دور و أهمية العامل الانساني في نجاح تسيير المنشأة الحكومية.

١٠- الجهل والتخلف والفقر، ونقص معرفة العميل بحقوقه.

١١- ضعف فعالية منظومة المساءلة الداخلية والخارجية لملاحقة الفساد والفاسدين في الدول العربية.

١٢- الأحزاب السياسية ودورها في فساد الأنظمة العربية مثل التحريض او التظاهر مع او ضد قانون ما او وضع تشريعات بعينها ومنع تشريعات أخرى طبقا لمصالحها، لتحقيق مصالح فئات معينة واستخدام أو تشريع القوانين باتجاه مصالح هذه الفئات على حساب فئات أخرى، ويعتمد ذلك على السلطة والنفوذ والقوة.

١٣- زيادة تكدس الثروة في أيدي قلة من الأفراد في المجتمعات العربية.

١٤- الإعلام المسوق للفساد والمطبع معه، والترويج المقصود له لتمرير بعض القوانين والتشريعات (التشريعات الفاسدة) التي تخدم الطبقة الحاكمة واعوانها.

١٥- ان سياسات الانفتاح الاقتصادي المطبق في مصر في حقبه السبعينات ساهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فغابت القوانين وانعدمت العدالة واحترام سيادة القانون.

١٦- أصبح تيسير المصالح والاعمال يتم وفقاً نظام المحسوبية والواسطة والرشوة وطبقاً للمصالح النفعية المتبادلة .

١٧- التصارع علي السلطة وعدم الاستقرار السياسي بين القادة والاحزاب مثل انقلاب "هواري بومدين "علي الرئيس الجزائري" أحمد بن بلّة" عام ١٩٦٥.

١٨- التقاليد الاجتماعية المكرسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف العام ومحاباته لمن يخصوه بالولاء.

١٩- دور الانتماءات الفئوية والعشائرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير مشروعة.

٢٠- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

ثالثاً: أسباب ومظاهر القهر السياسي والفساد الإداري في الحقبة الساداتية ما يلي:

- استغلال نفوذ الطبقة الحاكمة وقادة الأحزاب وأعضاء الحكومة وأعوانها في تحقيق مصالح شخصيه داخل المؤسسات الحكومية.
- لقد اتسمت مرحلة حكم الرئيس السادات (١٩٧٠م-١٩٨١م) بالقهر السياسي إلى حد كبير على الرغم من محاولة "السادات" تغير النظام الحزبي عام ١٩٧٦م من التنظيم السياسي الواحد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي إلى التعدد الحزبي، وصدرت العديد من القوانين المنظمة لإنشاء الأحزاب ولكن الرئيس "السادات" قيد آرائها وحريتها وشن عليها حملة إعلامية مزيفة لتشويه صورتها أمام الرأي العام. كما استمر القرار الجمهوري بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩م الذى تضمن إلغاء القضاء الأعلى طوال الحقبة الساداتية، ولم يعد المجلس إلا في عهد "مبارك"، كما انتهكت السلطة الساداتية مبدأ الديمقراطية النقابية اكثر من مرة وذلك بإصدارها "القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في ٢٢ يوليو ١٩٨١".[١٥]
- واقع السلطة التنفيذية فهي تعمل دون قيود أو محددات أو ضوابط فعالة، ودون إلزام قانوني بالعمل بشفافية كاملة.

- الإعلام المسوق للفساد والمطبع معه، والترويج المقصود له لتمرير بعض القوانين والتشريعات (التشريعات الفاسدة) التي تخدم الطبقة الحاكمة وأعوانها.
- نقص الكوادر المدربة ذوي الخبرات والامكانيات والكفاءات داخل المؤسسات الخدمية الحكومية.
- ازدواجية الولاء و تضارب المصالح حيث نجد موظفين مدنيين يرشحون أنفسهم لعضوية البرلمان و يحتفظون في نفس الوقت بوظائفهم الخدمية المدنية بعد انتخابهم.
- تغافل الجهات الرقابية العامة عن التعامل مع الصفقات المشبوهة مع المصالح او الشركات او الافراد.
- ضعف فعالية منظومة المساءلة الداخلية والخارجية لملاحقة الفساد والفاسدين داخل المصالح الحكومية.
- تفشي الفساد والرشوة في بعض الأجهزة الإدارية واستغلال مراكز السلطة.
- البيروقراطية المصرية تعمل تحت المظلة السياسية للدولة فأنها تواجه قدر محدود جدًا من النقد الجاد أو المعارضة الحقيقية.

رابعًا: محمد سلماوي مسرحية "فوت علينا بكرة "

يتناول "سلماوي" الواقع العبثي للمجتمع المصري والحالة المتردية التي وصل اليها المجتمع من رياء اجتماعي وتحايل على النظام وانتهازية والتشدق باللوائح "التنظيمية" داخل المؤسسات الحكومية أي استحكام البيروقراطية وطغيانها على المواطن المصري، فيسخر المؤلف من هذه التعقيدات الإدارية في ظل غياب الحرية والديمقراطية داخل المجتمع المصري، والقهر المفروض عليه في ظل وجود لوائح صارمة جامدة ومواطنين يظهرون تقديساً وإجلالاً "للقواعد والإجراءات الشكلية، بحيث يصعب عليهم التأقلم مع المشاكل الطارئة."[١٦] إلى جانب عدم تحمل المسئولية واتخاذ القرارات أو البدائل التي تتناسب مع المنظمة لذا يدفعهم ذلك إلى الاكتفاء بالحد الأدنى من الأداء داخل العمل الحكومي، تلك الجوانب السلبية تناولها المؤلف ليفضح الواقع المأزوم وعجز الإدارة وفسادها في حل وتبني مشاكل الأفراد في ظل تعنت الإدارة وقادتها، ومن ضمن إفرازاتها السلبية "تزايد الصراع فيما بين الإدارات والأفراد لانعدام روح الجماعة كفريق واحد وتمسك الموظفين بالتعليمات بشكل حرفي دون إدراك الهدف من ورائها بحيث تصبح هدفاً في حد ذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة فقد نتجت عن عدم المرونة في التطبيق فتحولت الإجراءات إلى أهداف".[١٧] فالروتين

والإجراءات التعسفية قد تؤدي إلى نوع من اللامبالاة عند بعض المواطنين في تعاملهم مع الأفراد، فأصبحت المناصب القيادية من فئة أصحاب المصالح ممن ليس لهم دراية كافية بعلم الإدارة وفروعه مما أدى إلى اختلال المنظومة الإدارية وضعفها، وتتمثل شخصية "عبدالعال بك" في المعالجة المسرحية أعلى درجات الهروم كشخصية إنتهازية يستثمر ويستغل وظيفته لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة للمؤسسة، فليس لديه الدافع لإنجاز العمل عنده تعامله مع المواطنين، بل يصرفهم بشكل ساخر مهين، ويردد دائماً عبارة "**فوت علينا بكرة**"، مفضلاً المحاباة وتبادل المصالح الشخصية عبر أسلاك الهاتف للصعود من هرم إلى آخر تأكيد من جانبه "سلماوي" على طبقيه هذا البناء المتردي كنموذج للفساد الإداري والبيروقراطي، "فالفساد هو سوء استخدام أدوات تفعيل السياسات العامة واللوائح المنظمة داخل المصالح الحكومية".(١٨)

عبدالعال بك:أنا ما قدرش أكلمه في البيت لكن أنت واخدة عليه وهو ينفذ لك كل طلباتك. قوليله عبدالعال بيقول أنه يقدر يخدم الحزب أكثر لو دخل المجلس قولي له أنا حاكون الراجل بتاعه جوه.(١٩)

الموظف الحكومي لا يمتلك في التنظيم البيروقراطي أدوات خاصة به من سلع" أو خدمات منتجة أي بعيد عن كل ما هو ذاتي".(٢٠) أما المسئول الحكومي في المسرحية يستغل وظيفته بعلاقات سرية بأصحاب النفوذ على حساب مصالح المواطنين "ولا سيما الفئات المهمشة والأغلبية الصامتة(٢١)ونلمس ذلك جلياً في حواره مع "تفيد".

عبدالعال بك: "المجلس هو اللي حايمشي لنا شغلنا كله أنت ناسيه أني حاخش شريك في السوبر ماركت بتاع حسين بيه والترخيص بتاعه لا يمكن حايطلع إلا لو أنا دخلت المجلس. انتخاب إيه بس يا تفيدة ولا انتخاب ولا حاجة هو عبد العاطي اللي في إيده كل حاجة. (٢٢)

لقد أراد "ماكس فيبر" الوصول إلى نظام رسمي يتصف بالكفاءة العالية والرشد في التصرف من خلال الإجراءات والرقابة وعلاقات السلطة الهرمية المقيدة باللوائح، أما في المعالجة المسرحية فنجد صورة مغايرة فنجد البيروقراطية (الروتين) تجعل المواطنين ليس لديهم الدافع للإنجاز فنلمس الإهمال والتسيب والتكاسل وطول الإجراءات وعدم محاسبتهم رغم أخطائهم الصادرة منهم، فلقد صورهم المؤلف في حوار مبطن السخرية والتهكم أقرب إلى الكوميديا الفارس farce في ملبسهم وتصرفاتهم ضائعون تائهون، وصلوا إلى درجة كبيرة من اللامبالاة والغباء فنجد أحدهم يلبس جلباب وآخر يأكل الطعام واخر يحتسي احد المشروبات

الساخنة (الشاي)، ونلمس ذلك في حوار "عبدالسلام افندي" مع موظفيه، فالمؤلف هنا ينتقد كثرة تقارير سير الأعمال الإدارية في التنظيم البيروقراطي.

عبدالسلام افندي: إرسال برقية تأييد للسيد الوزير بمناسبة. النهارده أية في الأيام؟

موظف (١): النهارده الأربعاء.

موظف (٢): النهارده الاثنين.

موظف (٣): النهارده الجمعة وبكرة السبت.

عبدالمجيد افندي: بعد بكرة يوم التلات.

عبدالسلام افندي: طيب كويس. وفي نهاية الاجتماع قرر عبدالعال بيه عبد المتجلي إرسال برقية تأييد باسمه وباسم جميع العاملين للسيد الوزير بمناسبة حلول يوم السبت.(٢٣)

وتتجلى سلبيات البيروقراطية في المجتمع المصري في التركيز على عدد ساعات العمل دون جودته أو قلة انتاجه فضلاً عن التضخم المستمر للأعمال الورقية وذلك لحماية الموظف من المسئولية "وأشعار المواطن صاحب المصلحة أنه يخضع للموظف العام، فضلاً عن التفخيم الذاتي عن طريق وضع الرئيس في مكتب فخم وكثرة السكرتارية وكثرة الاجتماعات وإصدار اللوائح والتعليمات".(٢٤)

لقد جسد المؤلف في مسرحيته معاني البيروقراطية والروتين وسلبيات الدواوين الحكومية من رؤساء معدومي الكفاءة والإخلاص والمهنية أي يعج بأفراد يتميزون بالكسل وضيف الافق أمثال "عبدالسلام افندي"، و "عبدالمجيد افندي"، وكورس الموظفين الذين يتحركون كالدمي ويرددون كلام "عبدالعال بك" دون أدنى تفكير أو مبرر منطقي، يحملون معهم أدوات المقاهي والمطاعم في محاولة من جانب المؤلف لتجسيد لإهمال واللامبالاة والعلاقات المفتقدة الإنسانية والمهنية ووسط هذه الاجواء يقتحم المواطن أحمد رتابة اليومي قادماً من عوالم آخر متشابهة فقد القدرة على التأقلم معها وعلى إثبات وجوده فقرر أن يغادر بلده بحثاً عن مكان آخر يستطيع أن يكون نفسه فيه وهو باب الخروج إلى العالم الآخر وهو" المانح له خاتم الدولة الذي يتيح له الانتقال من الداخل إلى الخارج ومن حاضر محيط إلى مستقبل مرجو، "وينفجر الحدث المرجى من هذا التناقض القائم بين أحمد "الرافض لواقعه الآن المجهض لأماله وأحلامه وبين قاده ونظام هذا الواقع"(٢٥)

عبدالسلام افندي: انت ما دخلتش مكتب حكومي قبل كده؟

أحمد: بس أنا عندي أوراق اختمها.

عبدالسلام افندي: يا أخي ده ربنا عرفوه بالعقل، أنتم ما عندكوش عقل؟ جيل إيه ده؟(٢٦)

البطل "أحمد" يواجه الفساد وحده املاً في غداً أفضل ، رغم علمه بأنه ليس بإمكان الفرد وحده أن تحقق انتصاراً على فساد استشرى واستحكم في مجتمع بيروقراطي، ومسرحية "فوت علينا بكرة" ترفض بقاء الموظف المتسيب وتنبذ أفعاله وسلوكياته المرفوضة مهنياً واخلاقياً، وتدعو إلى التغير أي تغير لوائح وممارسات المنظمات الحكومية، لذا سعى المؤلف لتقديم تلك النماذج الفاسدة بحس كوميدي كاريكاتيري ساخر.

عبدالعال (بك): (يصحو من نومه) إيه ده؟ إيه الدوشة دي؟

عبدالسلام افندي: (لأحمد) اتفضل يا أستاذ أديك صحيته.

عبدالعال (بك):أمال فين الجرايد يا عبدالسلام أفندي؟

أحمد: (لعبد العال "بك") يا فندم أنا مسافر للخارج وعندي بعض الأوراق كنت عايز اختمها فإذا كان ممكن سيادتك تتكرم وتختمها لي أكون شاكر جداً لأن زي ما سيادتك عارف الوقت بيبقى ضيق شوية.(٢٧)

فالتنظيم البيروقراطي في هذه المصالح الحكومية لا يستطيع العيش بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية المحيطة فهو في تعامل واحتكاك دائم ومستمر مع الجمهور ساعياً لتلبية احتياجاته لذا نجده في علاقة "توتر وخصام مستمر ودائم مع الجمهور" بسبب السلطة المخولة له" (٢٨) ممثله في (عبدالعال بك– عبدالسلام افندي) اللذان يستخدمان الفظاظة والخشونة والتعسف في تطبيق القوانين ولوائحها الجامدة بحذافيرها فضلا عن طول الإجراءات وتعقدها، وغياب الإرشادات المسهلة لإنجاز العمل، فالمؤلف يبلور التأثيرات السلبية للممارسات البيروقراطية و الإذعان للسلطة، والمحاباة وتبادل المصالح الشخصية وانعكاساتها على المستفيد من الخدمة مما أدى إلى اتساع الهوة بين المواطن والإدارة، فالتنظيم البيروقراطي حسب المعالجة الفنية للمؤلف يعطل الإدارة عن سرعة إنتاج العمل ويزيد من سخط المواطنين كما أنه يؤدي إلى شعورهم بالقلق والمال والتلاعب والاستهزاء بالجمهور فالمواطن "أحمد" يحاول إنجاز بعض الإجراءات الروتينية المتعلقة بالسفر إلى أحد الأقطار العربية للعمل ولكنه يجد نفسه يغوص تدريجياً في قلب عالم غيبي كابوسي بيروقراطي مستعصى على الفهم أو الاحتمال متعنت بمصالح الجمهور دون أدنى مبرر مقبول.

عبدالسلام أفندي: ما تعرفوش أصول الشغل أزاي الواحد منكم ييجي أي مكتب حكومي يخش على مدير كبير زي عبدالعال بيه ويقوله "اختملي الأوراق دي من فضلك" وكأنه بيشتغل عنده، فيه أصول يا أستاذ.

أحمد (ينفعل من جديد) وهي الأصول إنكم تعطلوني بالشكل ده وبعدين تسألوني عن اسم خطيبتي؟(٢٩)

فالمؤلف يبرز سلبيات وجمود التنظيم البيروقراطي فترى الموظفين (الكورس) لا أسماء لهم ولا اعمار على حد وصف المؤلف ولكن الجدير بالاعتبار في شأنهم أنهم يحملون أرقام، فتلك الشخصيات قد زالت عنها هويتها وبطبيعة الحال فقدت إنسانيتها لتصبح "ترساً أو مسامير توقع بالبطل "أحمد" اقسى صنوف العذاب وتمارس عليه اشد أساليب القهر والسحق".(٣٠)

فالرؤية النقدية للبيروقراطية من جانب "سلماوي" تميزت بالكوميديا السوداء ولكنها لم تكن تشاؤمية تماماً، فلقد اقترن العبث بسلبيات التنظيمات والمؤسسات البيروقراطية ولكن لم تكن عبثيته في طرحه الدرامي مثل العبث الأوربي العدمي وإنما طوعه كشكل مسرحي بما يخدم رؤيته الفكرية ومعالجته الفنية فهو ليس ترف فكري ولكن رؤية نقدية لاذعة في ظل ضياع حقوق المواطنين، وسوء استغلال الوظيفة وكنتيجة لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مقلوبة، ومهما بلغت قتامتها واستفحالها إلا أنها قابلة للحل في إطار المصارحة والمكاشفة والعمل الجاد بين الحاكم والمحكوم في مجتمعنا العربي وليس في ظل أوضاع بوليسية وتحقيقات ومحاكمات لاإنسانية واتهامات عبثيه للبطل "أحمد" لماذا يرغب السفر إلى البلاد العربية؟ وكيف يترك بلده؟ ولماذا لم يتزوج قبل سفره؟ وأين خطيبته؟

كل ذلك حتى يصدقونه قبل ختم الأوراق، لذا نجد التشكيك في وطينته، والتدخل في ادق تفاصيل حياته إذا كان لم يتزوج بعد لذا ينادي "عبدالعال بك" على "عبدالسلام افندي" الذي يخرج خلف اكوام الملفات والمستندات يرتدي فستان أبيض للزفاف يظهر ساقيه المشعرتين، وبشعره ضفيرتان ليؤكد المؤلف على حقيقة وواقعية عذابات المواطن داخل المؤسسة الحكومية بشكل متكرر يومي بصوره طقسية بنفس الشعارات اللغوية التقليدية الجامدة أبرزها عبارة "**فوت علينا بكرة**" ليظهر المؤلف الإدارة المستبدة العابثة المفتقدة لكل المعاني الإنسانية والقيم النبيلة فنجد الموظفين ارتدت ثياب النساء تقليلا من شأنها، أما الجلادون (عبدالعال بك وأعوانه) يرتدون ثياب القضاء كرمز للسلطة الدكتاتورية في التنظيم البيروقراطي والعلاقة المترجحة بين الحاكم والمحكوم، فيتم تقديم "أحمد" للتحقيق بتهم كثيرة منها تفجير مكتب حكومي وتبد الاتهامات والأسئلة وسط فزع "أحمد" واغترابه عن واقعة المأزوم.

أحمد: يا أخوانا مش معقول كده! أنا مش قادر أصدق اللي بيحصل ده! (في سخرية) أنا حاسس إني باتفرج على مسرحية من مسرحيات اللامعقول!.

عبدالسلام افندي: أهو احنا بقى بتوع اللامعقول. احنا اللي بدعناه قبل ما يعرفوه في بلاد بره! عايز ايه بقى؟

عبدالعال (بك): التحقيق يا عبدالسلام افندي.[٣١]

لقد وظف المؤلف "اللغة كوسيلة للضحك وليبلور المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة التي تأخذ شكل الصدام بين المواقف والأفعال بشكل جاد يجسد مظهر من مظاهر مسرح اللامعقول وهوان "اللغة أصبحت وسيلة لتناول شيء نمطي وبدون معنى"[٣٢] في قالب معكوس وباستخدام الفاظ في غير مواضعها ليتراءى الواقع أمامنا واقعاً عبثاً يثير غضب البطل "أحمد" الذي يجد نفسه في موقف منطقي وغير منطقي لمجرد أنه جاء يطلب خاتم الدولة على بعض الأوراق الرسمية وفي هذا الموقف يستخدم لغة "المنطق كاملة، وتتواري الأصوات التي فقدت مدلولاتها، لأننا نستخدم لغة سوية متوازنة في موقف غير سوي (وغير متوازن).[٣٣]

على الجانب الآخر يتم استدعاء "نبيلة" خطيبة" أحمد"، لتبدأ محاصرتها بالأسئلة العديدة لمعرفة محل إقامتها أو رقم هاتفها ومقر وجودها. وعندما ترفض ذلك، تختفي من المواجهة، لتبدأ سلسلة من سلاسل المحاسبة والتعذيب والاذلال التي يكال من خلالها سيل من الاتهامات بدا من التشكيك في وطينته واتهامه بالإرهاب والشيوعية والجاسوسية والعلمانية والناصرية وما إلى ذلك من الاتهامات المتناقضة تحت وطاه ظلم السلطة الجائرة التي دانت على التحكم في مصير الشعب وإستغلاله ومصادره رأيه في ظل القرارات التي تلت رحيل "جمال عبدالناصر"، حيث أصدر الرئيس الراحل "أنور السادات" "قرارات دكتاتورية ليجد "سلماوي" نفسه أمام اختبار حقيقي لأفكاره التي أمن بها ودافع عنها مع فكر "عبدالناصر" على طول المد الثوري والقومي له فلقد شهدت بداية الستينات تحول الرئيس "السادات" عن أفكاره القومية والردة عنها "اذ تعرض "سلماوي" لثلاث هزات في عمل الصحفي أولها عام ١٩٧٣م حيث وجد اسمه ضمن قائمة مائة وعشرون صحفياً تم أبعادهم عن العمل الصحفي تم تكررت الواقعة عام ١٩٧٧م وأثناء إحداث يناير ١٩٧٨م؛ حيث اتهم بالتحريض ضد ما حدث رغم عدم صلته به أما في عام ١٩٨١م المرة الثالثة حيث وجد نفسه مفصول عن عمله بجريدة الأهرام ولم يكن يعرف لماذا تماماً مثل أبطاله الذين يواجهون نظاماً ظالماً وهم عزل من السلاح، لا يعرفون تهمه واحدة دامغة ضدهم.[٣٤]

خامساً: سياسات الانفتاح الاقتصادي ودورها في الفساد الإداري المصري.

إن سياسات الانفتاح الاقتصادي المطبق في مصر في حقبه السبعينات شهدت عملية توسع كبيرة في نطاق سير وانتقال للأموال، وحركة غسيل كبيرة للأموال وشراء النفوذ والولاءات، وازدياد معدلات البطالة وزيادة تكدس الثروة في أيدي قلة من الأفراد. فالفساد قد انتشر في مختلف البني والمواقع التحتية للدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي والإداري ونمط العلاقات المجتمعية، فيعرقل حركة تطور المجتمع المصري.

ومن صور الفساد الاقتصادي في مصر علي سبيل عملية غش الصناعة ولها مختلفة وهي أن يقوم شخص ما بإنشاء مصنع غير قانوني أو سري، حيث يقوم بتقليد الماركات العالمية أو باستيراد قطع غيار رديئة لتجمع من جديد وتصبح أجهزة تباع داخل الدولة تنافس الصناعة المحلية وهذا النوع من الفساد خطر جداً حيث تصاب المصانع الحقيقية بخسائر فادحة إن صور الفساد الصناعي في هذا القطاع تفوق كل تصور من حيث تقليد الخامات العالمية بأخرى رخيصة وأكثرها غير صالحة للاستخدام الآدمي، فسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها الرئيس السادات عام ١٩٧٤ قد أدت إلى المزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل القومي، وسياسة الانفتاح الاقتصادي بما تضمنته من اتساع نطاق القطاع الخاص صحبها مزيد من التفاوت في توزيع الدخل القومي على السكان نتيجة لعاملين، **العامل الأول:** هو أن هذه السياسة أتاحت الفرص أمام من يملكون عناصر الإنتاج (رأس المال – والأرض) لاستغلالها في مشروعات خاصة وتحقيق أرباح كبيرة من ورائها لما يتمتعون به من إعفاءات ضريبية ولتشجيع الدولة للقطاع الخاص بكافة الوسائل بصفة عامه، ومما يثبت ذلك الاتجاه انخفاض نسبة الأجور إلى الدخل المحلى الإجمالي بعد عام ١٩٧٤ مما يعنى ارتفاع نسبة الأرباح والفوائد والإيجارات إلى الدخل المحلى، **العامل الثاني:** هو أن التفاوت في الدخول لابد أن ينشا أيضا نتيجة للتفاوت الموجود في الأجور داخل القطاع الخاص نفسه الذى اتسع نطاقه بينه وبين القطاع الحكومي"[٣٥].

إن النتائج السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وما صاحبها من موجه تضخم عالية قد أدت إلى تدهور المستوى المعيشي لكاسبي الأجور وازدهار وضع كاسبي الأرباح وأصحاب المشروعات والشركات التجارية التي تسعى نحو الاستغلال والثراء السريع، فلقد تحولت مدينه "بورسعيد" رمز المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال إلى سوق تجاري للنصب والتحايل ونلمس ذلك جلياً في كلمات مبطنة بالسخرية المريرة والاحتجاج الصراخ على تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أنداك.

أحمد: "المدينة الباسلة" كلها دلوقت غش في غش، الحاجة اللي بجنيه واحد يتحط عليها تيكت أفرنجي وكأنها صنع الخارج وتتباع بعشرة جنيه على أنها مستوردة، واللي مستورد فعلاً جايبينه من أسواق "الكانتو" مستعمل ويبيعوه هنا بأضعاف ثمنه، ماقدرتش اشتغل حتى اشرح لصاحبي ليه مش حاشتغل.(٣٦)

"أحمد" ضحية الانفتاح الاقتصادي والرغبة في الهجرة إلى الخارج إلى البحث عن حياة أفضل حيث كان يسعى إلى إيجاد حل بالسفر للبلدان العربية بعد أن ضاقت به سبل العيش والكسب الشريف داخل بلده، وكان يتخيل أن إنجاز مهمته لا يستغرق وقتاً ليصطدم بالبيروقراطية والروتين المقيت وما ينتج عنها من "الرشوة والتسيب واللامبالاة عند الموظفين في تعاملهم مع الجمهور"(٣٧) إلى جانب التمسك بالتعليمات وبالشكليات والتركيز على "عدد ساعات العمل وليس بالكيفية أي الاهتمام بالكم فقط".(٣٨) ليترتب على ذلك قلة إنتاج المؤسسة الحكومية وبطء سير العمل وتعقده، ومع نهاية المسرحية يتحول كورس الموظفين البيروقراطيين إلى زبانية للتعذيب والقهر فيأمرهم "عبدالعال بك" بسحبه (أحمد) إلى الحائط الخلفي ويمدون ذراعيه ممسكين به كالمصلوب، ومع إشارة "عبدالسلام افندي" ينقسم الكورس إلى ثلاث مجموعات **الأولى** تنزع عن "أحمد " ملابسه والمجموعة **الثانية** تستمر في الإمساك به في وضع المصلوب. والمجموعة **الثالثة** تتجه مع "عبدالسلام افندي" لتساعده في حمل ذلك الخاتم العملاق (يصل طوله إلى مترين) ويظل يختم به أحمد على جسده العاري "ليتحول النسر المدموغ إلى نسر وحشي يلتهمه ويغتصبه ليصبح رمز للتعويق والتعطيل والتعذيب النفسي".(٣٩)

وليتحول النسر المرسوم إلى أداه للتعذيب "فالشعور بالصلب والقهر في هذا النص يجسد مأساة أحمد/ عيسى "عليه السلام" وعذاباته التي تدين بني اسرائيل و(السلطة الحاكمة الرومانية) حين أرسل لهم كما صورتها الاناجيل فإن رمز الصلب والمعاناة وظفه المؤلف لإثراء السياق الدرامي أي بين الصلب الواقعي والراهن المعاصر للمواطن المصري المقهور أمام أباطرة البيروقراطية، على الجانب الآخر تعاود "نبيله" الظهور في مشهد الانتهاك الأخير أو الاغتصاب الجنسي لأحمد مؤكده له ضرورة التحمل ولكنها لا تفعل شيء في حياتها سوى الصراخ في وجه المستبدين أصحاب السلطة والنفوذ في التنظيم البيروقراطي السلطوي.

فمشهد الانتهاك الأخير ينتهي بموت "أحمد" ليعبر المؤلف عن مدى القهر والإذلال الذي يتعرض له المواطن في ظل هيمنه أباطرة البيروقراطية وأعوانها التي حولت المؤسسات الحكومية كأدوات للقمع والتعذيب (ختم" أحمد" بهذا الخاتم الكبير) ليصبح "أحمد" ضحية تقديم قربان على مذبح البيروقراطية ليبلور المؤلف قهر السلطة للشعب وكبتها لحرياته وحقوقه في ظل عبثيه النظام المؤسسي البيروقراطي المجحف، ليتحول المؤلف إلى داعيه إلى إصلاح سياسي وإداري لمواجهة جمود وعراقيل الأنظمة واللوائح المقيت داخل المؤسسات الحكومية

التي أفرزت أمراض إدارية واجتماعية نتيجة للاستخدام الحرفي للقوانين وما صاحبه من الشعور باللامبالاة وسوء استغلال الوظيفة. وهكذا جسد "سلماوي" عيوب التنظيم البيروقراطي في معالجته المسرحية من خلال شعور المواطن "أحمد" أن السلطة الإدارية في التنظيم البيروقراطي تركز على فئة قليلة من المستويات العليا في الهرم الوظيفي (عبدالعال بك وأعوانه) واهمالها للجوانب الإنسانية والاجتماعية للمواطن (أحمد) على حساب اللوائح و المستندات والأختام فمن مزايا التنظيم البيروقراطي طبقاً لنظريه "ماكس فيبر" أن يفصل الموظف الحكومي عن نشاطه وعمله الخاص به، في حين جاءت الصورة مغايرة تماماً في المسرحية في تغلب المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة للمؤسسة نتيجة زواج السلطة بالمال ودور الروابط العائلية والاجتماعية في تسريع عجله الفساد والتسيب والإهمال والمحاباة والمحسوبية وسوء استغلال المال في ظل غياب الرقابة الصارمة داخل التنظيم البيروقراطي.

ليؤكد المؤلف أنه كلما كانت القوانين والتشريعات مجحفة أو منحازة لطبقة أو حزب كان ذلك دافعاً إلى ظهور الممارسات الفاسدة للتنظيم البيروقراطي، فالرؤية الفكرية والمعالجة الفنية تجسد صارخة احتجاج لإعادة النظر في القوانين واللوائح داخل المؤسسات الحكومية المصرية، كما وظف المؤلف الشخصيات الدرامية توظيفاً جيداً باستثمار اسمائهم كأعلام ذات دلالات لغوية تتصل اتصالاً وثيقاً بحركة الشخصية ونموها خلاله المسرحية للدلالة على المكاسب المهنية الوثيقة الصلة بالعلاقات الشخصية والمصالح المشتركة أمثال (عبد العاطي، "وعبدالعال بك").

- كما وظف المؤلف برؤية فنية فني تحسب له كلمات وعبارات في مسرحيه "فوت علينا بكره" بحرفيه وتناغم بعيدة عن الابتذال او التعقيد حيث جاءت معبرة عن الصفات المختلفة للشخصية وعن طباعها وعن بيئتها ومكانتها الاجتماعية للدلالة علي سلبيات التنظيم البيروقراطي وممارساته المعيقة داخل المؤسسة الحكومية المصرية الخدمية علي النحو التالي:

(١) <u>تفخيم المكتب الحكومي ومدراءه في التنظيم البيروقراطي:</u>

- وصف المؤلف للمكتب الحكومي البيروقراطي (حجرة بأحدي المصالح الحكومية علي اليمين مكتب فخم خاص بـ عبد العال "بك" عبد المتجلي وعلي اليسار مكتب أكثر تواضعاً لعبد السلام افندي، ما بين المكتبين وحولهما بعض الكراسي للزائرين وأكوام من الملفات تصل في بعض الأحيان الي السقف .الي جانب مكتب عبد العال " بك" وفي مكان بارز من **الغرفة يقف خاتم عملاق يصل ارتفاعه إلي حوالي مترين ويتكون من يد خشبية طويلة في أسفلها خاتم الدولة)** ص١٥
- عبد السلام افندي(سعادة البيه المدير ص١٦)

- عبد السلام افندي(أنت في مكتب حكومي ص٣٤).
- عبد العال " بك"(ده مكتب من مكاتب الدولة وله احترامه ص٣٨).
- تكرار جمله(ياسعاده البيه ص ص ١٥، ١٨، ١٩، ٣٢وغيرها).

(٢) كثرة الملفات والمستندات والأوراق:

- عبد العال " بك"(معاك مستندات ،ص٢٩).
- عبد السلام افندي(معاك شهود،ص٢٩).
- (أوراق ومستندات ص٢٩).
- عبد العال " بك"(يقرا من ورق ٢٤).
- (أوراق رسمية في ص٢٩).
- تكرار كلمة(الملفات) في الصفحات ١٧، ٣٥، ٣٤، ٤١).

(٣) كثرة الاجتماعات والتقارير والمراسلات والبرقيات:

- عبد العال " بك"(برقية تأييد ص١٨).
- عبد السلام افندي(اجتماعات ص٢١).
- عبد العال "بك":(الاجتماع الطارئ ص١٧).

(٤) التمسك بالشكليات والتأكد على ختم الأوراق والمستندات:

- عبدالسلام أفندي(السيد الاستاذ عبدالعال بك حامل أختام الدولة، ص٣٣ وتكرراها في ص١٧)
- تكرار جمله (عايز أختم) في الصفحات التالية:
- أحمد(عايز اختم الأوراق ص٢٣)
- أحمد(عايز أختم الأوراق لو سمحت وامشي ص٣٩)
- عبد العال " بك"(عايز تختمها ليه يا بني؟ ،ص٢٣
- أحمد(عايز أختم الأوراق ص٣٤)
- عبد العال " بك"(أختم أختم أختم ص ٤٥)

(٥) العلاقات الشخصية والمحسوبية والرشوة وتبادل المصالح:

- عبد العال " بك" (أنا حاجيب له استثناء من الوزارة ص٢٧).
- (ايوه يا" تفيد" كلمي عبعاطي ص٢٦)
- (استثاء من الدور ص٢٤)
- (دي مسألة سهلة خالص ص٢٧)

(٦) التسيُب والإهمال واللامبالاة من الممارسات الفاسدة للتنظيم البيروقراطي:

- عبد العال " بك"(يطلب الجرائد ص١٧)
- (يصحو من نومه ص٣٢)

- تكرار كلمه" التسيب" في الصفحات ١٨،١٧،١٦)
- عبد السلام افندي(احنا مش فاضيين ص٣١)
- عبد العال" بك"(فوت علينا بكره ص ص٣٨،٣٥)
- وصف المؤلف الموظفين: (بالغباء والكسل واللامبالاة في ص ص،١٥،١٦)

(٧) بطء الإجراءات وتعطيل مصالح المواطنين والاساءة إليهم:

- عبد العال بك (مستعجل عشان أيه ؟ ص ٣١)
- تكرار جمله(فوت علينا بكرة ص١٨،٣٨،٣٥)
- عبد العال" بك" (تختمها ليه؟ ص٢٣)
- عبد العال "بك"(آسفين جداً منقدرش نعمل حاجة ص٢٩)
- أحمد (لو سمحت انا جيت قبل كده، ص١٨)
- عبد السلام افندي (اختم كده بكل بساطة ص٣١).

(٨) التشدق بالقوانين والنصوص الحرفية الشكلية طبقاً للتنظيم البيروقراطي داخل المصالح الحكومية:

- عبد العال بك (تعرف القانون ص٤٠)
- عبد العال بك (وفقا للقانون ص٤١)
- عبد السلام أفندي (يقرا من الورق ص١٧-١٩)

سادساً: أسباب فساد التنظيم البيروقراطي في داخل المؤسسات الحكومية الجزائرية.

- نتيجة تضخم الأجهزة الإدارية، وزيادة وظائفها، وتعقد مهامها.
- زيادة تدخل الدولة، أو الحكومة الجزائرية في شئون المجتمع أي أنها كانت وسيلة لخدمة الحاكم، وقهر المحكوم.
- الظروف التاريخية التي مرت بها الجزائر حيث كانت الانحرافات البيروقراطية متفشية في المصالح الحكومية خلال العهد العثماني وفي الحقبة الاستعمارية الفرنسية.
- اعتماد الجزائريين على سياسة الإدارة المركزية خلال المرحلة من عام ١٩٦٢م إلى ١٩٦٧م مما ساعد لبعض الجزائريين غير الأكفاء الحصول على بعض الوظائف الإدارية داخل المؤسسات الحكومية الجزائرية.
- شخصية الحاكم المستبد الذي يتمتع بسلطة مطلقة تصل عادة إلى حد الاستبداد الحاكم لا يخطئ، ولا يحاسب على تصرفاته فالأمر نفسه مع الموظفين فهم في خدمة "السلطان، أو الملك، وتابعين له ما أدى بهؤلاء إلى اعتبار السلطة العامة ملكا لهم هذه الامتيازات الواسعة لموظفي الدولة في بعض البلدان أدت إلى حصولهم على الوظائف بواسطة الطرق اللاشرعية كالمحسوبية، والمحاباة السياسية... وغيرها".(٤٠)

- كان معظم الموظفين بالإدارة الجزائرية بعد الاستقلال ممن كانوا من المتعلمين في المدرسة الفرنسية "ما أدى إلى نمو طبقة، أو فئة بيروقراطية منها الموالية له، والمتشبعة بثقافته "[٤١]
- تغافل اجهزه الدولة الرقابية العامة عن التعامل مع الصفقات المشبوهة مع المصالح او الافراد.
- ضعف فعالية منظومة المساءلة الداخلية والخارجية لملاحقة الفساد والفاسدين.
- غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة الانقلابات السياسية والعسكرية بمعني التصارع علي السلطة وعدم الاستقرار السياسي بين القادة الاحزاب مثل انقلاب "هواري بومدين" علي الرئيس الجزائري "احمد بن بلّة" عام ١٩٦٥م. فلقد تولي أحمد بن بلّة أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، من أكتوبر ١٩٦٣م إلى يونيو ١٩٦٥م ناضل من أجل استقلال البلاد عن الاحتلال الفرنسي لكن الطبقة السياسية كانت تعيش وسط صراعات وتحالفات أبرزها بين الحكومة المؤقتة وأركان الجيش وهكذا لاحت في الأفق "أزمة صائفة" ١٩٦٢م بين مجموعين اصطلح على تسميتهما بمجموعة "تلمسان" وعلى رأسها بن بلة وبومدين "ومجموعة "تيزي وزوو" وعلى رأسها "بوضياف" وكريم بلقاسم كانت من نتيجتها دفع جيش الحدود للاستيلاء على العاصمة الأمر الذي تم ورجح كفة الحلف "بن بلة– بومدين ثم " بدأت تظهر معالم صراع جديد حول السلطة بين الرئيس بن بلة وحليفه السابق بومدين القائم بإدارة الجيش خاصة بعد إعلان بن بلة في ديسمبر ١٩٦٤م عن حكومة جديدة، صار بومدين متيقنا أن بن بلة يعمل على إزاحته ورغم عدم قبول" بن بلة "للاستقالة الجماعية" لبومدين" وآخرين سنة ١٩٦٤م، إلا أن الأمور لم تهدأ. في حين أن بن بلة لم يتوقع انقلابا يقوده وزير دفاعه هواري بومدين الرئيس الثاني للجزائر المستقلة. شغل المنصب من ١٩ يونيو ١٩٦٥م بعد انقلاب عسكري على "أحمد بن بلة" والذي دبره مع "طاهر زبيري" ومجموعة وجدة. استمر على رأس السلطة حتى ديسمبر ١٩٧٨م، لقد شرع "هواري بومدين" في تقوية الدولة على المستوى الداخلي وكانت أمامه ثلاث تحديات وهي الزراعة والصناعة والثقافة، فعلى مستوى الزراعة قام "هواري بومدين" بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين، وأمدّهم بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجون إليها."[٤٢] إضافة إلى السياسة التنموية اهتم الرئيس "هواري بومدين" بالإصلاح الاجتماع والسياسي وضع أسس الدولة الجزائرية ،بدا بقانون التأميم ثم وضع ميثاقاً وطنياً شاركت جميع فئات الشعب، الا ان التصارع علي السلطة من طرف الحكومات (أحمد بن بله– هواري بومدين) وعدم الاستقرار السياسي بين القادة والاحزاب تحت وطأة الانقلابات السياسية والعسكرية مما أدى الي نمو الأعراض المرضية للإدارة البيروقراطية من إفراط في الرسمية والشكلية، والجمود ومقاومة التغيير

في ظل زيادة التضخم التنظيمي والوظيفي للأجهزة الحكومية مما زاد من تعميق سلطتهم من جهة، وتضاعف أعراضها المرضية وانحرافاتها فهي تسعى دوماً إلى إبقاء الوضع كما هو دون تغيير حتى يتسنى لها خدمة مصالحها وليس لمقتضيات اللوائح والنظم العامة للدولة.

حيث ورثت بيروقراطية هذه البلدان العربية ومنها الجزائر تبعات كثرة وأعباء ثقيلة مستجدة لم تكن قادرة ولا مستعدة للوفاء بها، فقد افتقدت تلك البيروقراطيات للوسائل والأساليب الحديثة للإدارة، كما عجزت عن إحلال القيادات الإدارية المدربة والمؤهلة محل القيادات البيروقراطي التي كانت مرتبطة بالدولة المهيمنة كما هو الحال بالنسبة للجزائر".(٤٣)

سابعاً: عبد القادر علولة مسرحية "العَلَق":

تناقش المسرحية الصورة العامة للواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري غداه الاستقلال حيث كان المجتمع مقسم إلى طبقتين احداهما يمتلك زمام كل الصلاحيات والأخرى مهمشة محاطة بالفقر والسلبية، من جراء هذا النظام البيروقراطي وما نتج عنه من إنتهازيه ومحسوبية للوصول إلى مناصب حساسة بطريقة غير قانونية بما أوتوا من نفوذ وسلطة حققت لهم مغانم ومارب كثيرة ليس للفقير الجزائري نصيب فيها، فالنظام الجزائري لم يختلف عن باقي الأنظمة العربية من حيث نشأته وميراثه الاستعماري والاقتصادي الذي لحق به، في ضوء ذلك حاول المؤلف فضح تلك الممارسات السلبية للتنظيم البيروقراطي داخل المؤسسات الحكومية، وما تعج من فساد إداري كاستغلال المال والوظيفة العامة والاختلاس والرشوة والمحسوبية

ولقد اهتم "علوله" بقضية البيروقراطية الإدارية في المجتمع الجزائري وغرضها بطريقة ساخرة تهكمية تنتقد هذه الأوضاع والممارسات داخل المؤسسة الرسمية للدولة وتبد أحداث المسرحية داخل الإدارة حيث يسأل العامل "بسياس" مديره في العمل كيف ينهى الخطاب الذي طلبه منه بإطالة المديح والشكر والتقدير أو بالإيجاز والاختصار! وأثناء حوارهما يدخل عليهما "السي الغالي بن حسكه" وهو رجل ثرى يمتلك مصنع لإنتاج الزيتون وسبب قدومه هو الحصول على رخصه لتصدير الزيتون، ليجد أمامه سلسلة من الإجراءات الروتينية المعقدة في سير الإجراءات تحت وطاه ثقل التنظيم الهرمي البيروقراطي، ليجسد المؤلف نواتج هذه البيروقراطية وهما (القانون والتمييز) بطريقة مبطنة بالسخرية ونلمس ذلك جلياً في حوار الموظف "عمير" مع النادل(القهواجي) .

القهواجي: العلاقة اللي بين القانون والتمييز ... ساهل شوف، إذا أعطيتك أتاي مشحر من النعناع كافي ومرشوش بماء الزهر ولكن إذا لاتاي مافيهش السكر، كيفاه يجيك في الذوق؟.

عميمر: مر.

القهواجي: رانا فيها.. إذن نقدروا نقولو في هذا الباب بللي السكر هو خاتم الأمر، روح لاتاي ياك؟

عميمر: نعم أنا موافق.

القهواجي: إذن نقدروا نأخذو المثال قياس ونقولوا بللي التمييز هو سكر القانون حلاوته وميزاته وإذا القانون مادخله تمييز يبقى جامد بالا روح.(٤٤)

كما يبلور المؤلف أن انفراد أي شخص أو مركز قوي بالسلطة المطلقة ينتج عنه إخضاع الإدارة إلى أهواء الحاكم وبالتالي تتعدم الإدارة السليمة التي لا يمكن أن يكون لها أي اعتبار عندما يكون شخص يهيمن على كل شيء وينفذ قراراته عن طريقة عملائه طبقاً للوائح والقوانين، على الجانب الآخر نرى" بن حسكه"" ناقِماً على الإدارة بسبب الإجراءات البيروقراطية المجحفة، فكل ما يحتاج إليه ورقة مختومة من هذه المؤسسة كي يصدر بضائعه إلى الخارج ويباشر مصالحه .ويؤكد المؤلف على الإهمال وسوء معاملة الأفراد أذ يفتعلون العراقيل لإبراز مكانتهم وسلطانهم، لذا نجد أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة في مضامينها تركت انطباع سيء لدى المواطن وخلقت شعور من "فقدان الثقة بسبب تعطيل الأعمال والمصالح".(٤٥)

بن حسكة: الدرج بلا حساب ومصعد مهرس.

المدير: السلام والرحمة والبركة.

بن حسكة: "الكواغط بالقناطر والهموم بالحفتة يندب الغريب... المدير دائما غايب عساس يقزيك والكاتبة تخليك عند الباب تستنى.(٤٦)

المدير هنا يستغل وضعه ومكانته الوظيفية لتحقيق مصالح وعلاقات شخصية لدرجة أن الموظف المغلوب على أمره "بسياس" يصفه (كرسي المدير) بأنه العرش والسلطان فلو حصل عليه الموظف دخل المؤسسة حقق أمانيه وآماله.

بسياس: يرزقي المولى بكرسي من هذا النوع(٤٧)

المدير دائما غير متواجد داخل المؤسسة لذا اضطر(بن حسكه) لدفع رشوة إلى الموظفين وخاصة عندما يعرف الموظف (عمير) وظيفة "بن حسكة" ومركزه المالي المرموق ليزيل كافة العراقيل الإدارية لحصوله على الرخصة، فالمدير وأعوانه قد تجاوز حدود السلطة البيروقراطية وخالفوا لوائح العمل وأخلاقياته.. باستغلاله(المدير) سلطه وظيفته بمسانده أعوانه من المواطنين أصحاب المصالح إلى جانب "جهل المواطنين المطالبة بحقوقهم وأيضاً غياب الإرشادات التي تسهل إنجاز الأعمال والمعاملات للجمهور"(٤٨)

فالمؤلف يسعي الي تسريع فكرة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي بعد ان فقدت المؤسسات البيروقراطية دورها الحقيقي الرسمي المقدم للخدمة العامة لتصبح وسيله

لخدمة الحكام وغيرهم من الفئات السلطوية في المجتمع بتعظيمهم للتنظيم البيروقراطي الذي اتاح لهم الهروب من الرقابة السياسية في ظل تبادل المصالح الشخصية، والمحاباة، والرشوة وغياب الضمير المهني والأخلاقي للموظف لذا أصبحت الرشوة تمارس على نطاق واسع حيث تحولت إلى عمله نقديه "يحصل بها المواطن على وثيقة رسمية أو رخصة يستفيد بها.[٤٩] على الجانب الآخر يعرض لنا المؤلف صورة المواطن الفقير المهمش نرى امرأة عجوز لا تمتلك حق دفن زوجها إذ لم تستطع الحصول على حق ختم هذه الوثيقة، ليبلور المؤلف غياب العلاقات الإنسانية والثقة المفقودة بين الإدارة والجمهور.

العجوز: عطاوني هذا الوثيقة وقالوا لي روحي اطبعيها يا الولية تحقيق على حالتك تشهد باللي فقيرة شوفوا يا أولادي إذا عندكم ديروا فيا مزية، ندفن زوجي المرحوم.[٥٠]

<u>ثامناً: وبرغم من الإصلاحات والتشريعات الاقتصادية والإدارية لم تستطع الحكومات الجزائرية المتعاقبة محاربه سلبيات التنظيم البيروقراطي داخل مؤسساتها:</u>

لقد آمن" أحمد بن بله" بأن الثورة الزراعية يجب أن تسبق الثورة الصناعية، حيث أن الصناعة يجيء دورها بعد تلبية الحاجات الأساسية وعلى رأسها لقمة العيش وهذا ما سعى لتنفيذه عندما تسلم زمام الحكم. وكان" تأميم الأراضي الفلاحية ضرورياً ثم انصبت الانتقادات له على ارتفاع نسبة البطالة وفشل التسيير الذاتي في الشركات في إعطاء نتائج إيجابية. في حين كان نزوح سكان الأرياف إلى المدن طالباً لحياة أفضل هو سبب هام في ارتفاع البطالة حاربه "بن بلة" من خلال مشروع الإصلاح الزراعي، وكان الهدف من نظام التسيير أن تبقى الممتلكات للدولة ويعود ريعها على العاملين بها لتشجيعهم على العمل أكثر. وبالمقابل رفض "بن بلة" أن يصبح بعض الجزائريين إقطاعيين جدد[٥١]،على صعيد الصناعات الثقيلة قام هواري بومدين بإنشاء مئات المصانع الثقيلة ومن القطاعات التي حظيت باهتمامه قطاع الطاقة، ومعروف أن فرنسا كانت تحتكر إنتاج النفط الجزائري وتسويقه إلى أن" قام "هواري بومدين" بتأميمه الأمر الذي انتهى بتوتير العلاقات الفرنسية –الجزائرية وفي سنة ١٩٧٢م كان "هواري بومدين" يقول أن الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف وستصبح "يابان" الوطن العربي"[٥٢] ولكن لم يحدث بسب سوء التخطيط وضعف التنسيق، سوء توزيع العاملين، نقص الكفاءات الفنية والإدارية تفشي الفساد والرشوة في بعض الأجهزة الإدارية واستغلال مراكز السلطة.

إن عدم تماشى المنظمات البيروقراطية مع الخدمات والتعاملات التي كانت من المفترض أن تلبيها للجمهور أدى إلى شعور المواطن بالقهر والحرمان من حقوقه تجاه هذه الإدارات ونهجها الإداري المقيت، فالتعسف البيروقراطي أفرز حالة من الترهل الإداري".[٥٣]وسوء

استغلال الوظيفة والتشدق باللوائح والاختام والمستندات، وغياب المحاسبة والتسيب كان عاملاً حاسماً في استعجال الفساد الإداري واستشرائه، ويبدو أن القيادة السياسية (هواري بومدين) قد أدت العواقب المترتبة على استعجال البيروقراطية ونواتجها السلبية التي تحد من مصداقية السلطة السياسية للمواطن الجزائري لذلك توجه الرئيس السابق عام ١٩٦٧م بخطاب جاء فيه "إذا كان قانون الوظيف العمومي قد ضمن للموظف حقوقه فإنه قد طلبه بأداء واجباته، فالموظف لم يشغل من غير مقابل، بل أن الوظيفة عبء ومسئولية قبل كل شيء وأن الموظف في خدمة الشعب في خدمة الأمة وليس العكس".[٥٤] ويبلور لنا المؤلف في اللوحة الثانية قمه الهرم البيروقراطي الممثل في كرسي المدير رمز السلطة والرئاسة.

- **الحمال ٢: أنا على حساب فهمي نقول بلى هذا كرسي المدير.**
- **الحمال١: ما فيه شك سقسيني أنا المجرب ياك في الإدارة يبداو دايما بالكبير ويجيبو مهودين للصغير.. وساعات ينسوا.**[٥٥]

كما نلمس حلم العمال والفقراء بالجلوس علي كرسي المدير وهذا يعمق هوه الصراع الطبقي والاجتماعي ومن اتساع حلبته، فالصراع هنا يتمثل في طبقة تعيش في رخاء ورفاهية مهيمنة تتمثل في(المدير واعوانه) وأخرى مهمشة تصارع من أجل البقاء أي صراع اجتماعي بين البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع الجزائري، **فالكرسي** يرمز في التنظيم البيروقراطي إلى السلطة المطلقة (العرش)، (السلطة)، (العلاقات)(والنفوذ).

فالكرسي والختم أداه السلطة في التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر، ولقد بلورها "علوله" في شكل فني ساخر يوضح قمة الهرم الوظيفي **أعلاه** (المدير) **وأدناه** من الموظفين البسطاء أمثال (بسياس، وعميمر) ليؤكد المؤلف هيمنه الفساد البيروقراطي في داخل المؤسسات الرسمية للدولة وشعور العاملين بأنهم يعملون كآلات والتروس ففقدوا أناسيتهم في ظل اوضاع انتهازية من مدراء المؤسسة، في تسير معاملات ومصالح الجمهور، فالكرسي الوظيفي في التنظيم البيروقراطي يوظف لأغراض شخصية، ويتستر على تعينات ووظائف بواسطة الأقارب والمعارف في ظل الانقلاب المهني والأخلاقي داخل هذه المصلحة، فالمؤلف يدق ناقوس الحظر محذراً الدولة أن تعيد النظر في كيفية ترقيه أو تعيين العاملين في الإدارات الحكومية وفق المعطيات الجديدة والإدارة الحديثة للنظم الغربية المتقدمة.

كما يرسم المؤلف صورة عبثيه هزلية يجسد فيها طغيان البيروقراطية الإدارية ممثله في التمسك بالجوانب الشكلية والإجرائية (الطابع)، (الختم) وهو الشعار الرسمي للإدارة، وهذا يذكرنا (بختم النسر) رمز السلطة الإدارية المتعسفة في مسرحية "فوت علينا بكرة"، فالطابع في مسرحية "العَلَق" ويمثلها المداح صوت المؤلف الزاعق في النص الدرامي بصورة كاريكاتورية تفيض بالسخرية اللاذعة القادرة على الإضحاك وتمتلي بالمرارة والوعي الاجتماعي والسياسي،

إذ تخاطب الجوانب العقلية قبل العاطفية لتجعل المشاهد متأملاً واعياً وناقداً لما يحدث حوله في مجتمعه الجزائري.

المداح: الطابع إمارتنا الرسمية.

الطابع عندنا هو العمدة.

الطابع يرفع سلطتنا.

الطابع يأيد سمعتنا.

دولتنا تنتظم بالتأويل الشنا والقاعدة

بالنضال والمجهود تتعزز وتمتان العقيدة

دولتنا اتأمم بأسم الشعب للخير والفايدة. (٥٦)

فالطابع (الختم) هو الشعار الرسمي للإدارة يجده المدير فرصة للتربح والمتاجرة وللترهيب والتسلط وتبادل المصالح الشخصية، لذا اضفى المؤلف على (الطابع)، نوع من العبثية والألية نلمسها في اغنيه الموظف "عميمر" أثناء استعماله للطابع (ختم المصلحة) بطريقة تتسم بالتكرار والنمطية، فيتولد لدى المشاهد الضحك والحزن معاً من سخف تلك الالية.

وللكاتب حتى اللجوء إلى "الفكاهة اللفظية في حالة أن تكون هذه الفكاهة من سمات الشخصية التي تقدمها أي يتحتم الفصل بين فكاهة الكاتب التي تتشكل طبقاً لمتطلبات العمل الفني، وفكاهة الشخصية التي تميزها وتحدد ملامحها وتؤثر على سلوكها وتفكيرها".(٥٧)

عميمر: اطبع يا عميمر وزيد... هذا يوم سعيد.

مثل نهار العيد.... أطبع وطهر يا وليد.

لا تنسى الآلة يا بليد.(٥٨)

وهذا ما تجسده اللوحة الثالثة التي تظهر النقائض والعيوب الاجتماعية للإدارة البيروقراطية وتدفع بالمواطن الجزائري إلي الاستياء والشعور بالغضب من تلك الممارسات والتعاملات داخل الأجهزة الإدارية للدولة ونلمس ذلك في حوار الموظف "عميمر" مع "الفلاح" الذي يكشف عن سوء استغلال المال العام وسوء استغلال الموظف لوظيفته لتحقيق منافع ومصالح شخصية في ظل جهاز إداري مرتهن فاسد يخدم الفئات السلطوية فقط ويترك البسطاء في طابور الانتظار محملاً باليأس والغضب، مخالفاً بذلك التنظيم البيروقراطي المثالي لدى" ماكس فيبر" وتأكيده علي الفصل المكتب في النشاط الخاص للموظف، لقد أصبح الجهاز الحكومي في أغلب الدول العربية وخاصة "الجزائر" هو المستفيد الأول من موارد ومخصصات وصلاحيات وظيفية مكتبية استطاع من خلاله ان "يتحصن وأن يكتسب مناعة ضد المساءلة والحساب".(٥٩)

لذا تؤكد رؤية المؤلف الفكرية والفنية علي أهمية التغير الإداري من خلال نبذة ونقده لهذه الممارسات السلبية للتنظيم البيروقراطي برؤيه نقديه ساخرة لتدفع المواطن إلي الانتقال من حالة المفعولية إلى جيز الفاعلية ومن السلبية إلى الإيجابية، كما يؤكد أن أصحاب المناصب العليا (المدير وأعوانه) لا يمثلون الشعب ولا يصلحون لقيادته، فالمدير لا يهمه شيء سوء مصالحه الشخصية فجاء حواره منمق مزيف يضرب بالمبادئ الأخلاقية والمهنية عرض الحائط ونلمس ذلك في حواره مع السيدة "جميلة" في اللوحة الثالثة، كما نلمس في اللوحة الرابعة مظهر من مظاهر هذا الفساد الإداري وهو تعطيل وغلق الإدارة الحكومية في يوم عمل رسمي من أجل الاحتفاء والاحتفال بعيد ميلاد المدير الذي يتم فيه (خلال الحفل) إجراء صفقات وعمولات وشراء وبيع وتبادل مصالح مع كبار التجار بالمدينة، كما نلمس مدى الاستعلاء والسيادية والتحقير من شأن الموظف الصغير من جانب المدير في إطار التسلسل الهرمي للسلطة البيروقراطية للمؤسسة والبيروقراطية وممارستها السلبية وما صاحبها من تعقيد في سير الإجراءات والمصالح، والتشبث باللوائح والقوانين المنظمة لسير العمل التي لم تكن بمعزل عن الموروثات الاجتماعية وما يرتبط بها من عادات وتقاليد وأنماط سلوكية اجتماعية منبوذة تؤثر في عملية اتخاذ القرار الإداري وتكون شكلاً من أشكال تبادل المصالح "وصاحب الخدمة اليوم وهو طالب الخدمة غد."(٦٠)

لقد رسم المؤلف صوره دراميه معبره عن سلبيات هذا التنظيم البيروقراطي داخل المؤسسة وما صاحبه من تفشى سلوكيات غير اخلاقية كالكذب والانتهازية والوصولية واللامبالاة وعدم الشعور بالمسئولية، تسيب، فساد، بيع، شراء، علاقات مع كبار المدينة، تحقير الموظف البسيط، إذلال العميل وغيرها من الأنماط السلوكية والمهنية الفاسدة وغيرها من الكلمات استثمارها المؤلف استثمارًا دراماياً للدلالة على سلبيات البيروقراطية في صورة تصل إلى العبثية والمنطق المعكوس .

المدير: الاحتفال هذا نهار كبير.. اليوم العلاقات... العلاقات.

الجميع: العلاقات.

المدير: نعم اليوم تتمتن العلاقات.

الجميع: تتمتن العلاقات؟

المدير: نعم اليوم علاقات جديدة غادي يربطها مدير كم الحاج حميدة مع كبار المدينة وأنتم نتمنالكم تكونوا معاي وتساندوا في المسألة.(٦١)

لتنتهي أحداث المسرحية بدخول **المراقب المالي** بمعاونة رجال الشرطة ويتم القبض على المدير وأعوانه والتجار، ليتم محاسبتهم ومعاقبتهم. هؤلاء الفسادين المستغلين المال العام والوظيفة الإداري من هذا المنطق حاولت القيادة السياسية في الجزائر إعادة هيكلة المؤسسات

للحد من هذه الممارسات السلبية للبيروقراطية الزائفة واصلاح العلاقة بين المواطن والإدارة فقد تم إرساء وظيفة (الوسيط الإداري) على مستوى كل الولايات في الجزائر، حيث يقوم باستقبال التنظيمات وشكوى المواطنين ومحاولة حل مشاكلهم، ويتم تعيين الوسيط الإداري بقرار من الوالي المنطقة .

فمن ضمن واجبات "**الوسيط الإداري**" أن يقدم جدولا في خلال شهر ينقسم إلى ثلاث جوانب، الجانب الأول يحمل الشكاوي والمشاكل التي تم حلها، أما الجانب الثاني يحمل المشاكل التي لم يستطع حلها، والجانب الأخير يسجل البيانات والملفات التي ظلت بدون حل إلا أنه يؤخذ على وظيفة الوسيط الإداري طريقة تعينه من جانب "الوالي" حاكم المنطقة الجغرافية، إذ يجعله في تبعيه دائمة لقراراته (الوالي) لذا لم يحقق النتائج المنشودة لوظيفته، أي ليس لديه صلاحيات قانونية واستقلالية ليقوم بدوره الوظيفي والرقابي، على الجانب الآخر أكد المؤلف أن سياسة التوظيف الإداري لا يراعي فيها التدريب المستمر، والكفاءة العلمية والإدارية، حيث أن الأجهزة الإدارية لم تدعم بالاستقرار منذ الاستقلال في حالة الا استقرار في أنماط تسيرها بفعل اختلاف وتعاقب القيادات السياسية الحاكمة للبلاد في الفترة (١٩٦٢م-١٩٦٧م) وعدم قدرة المؤسسة الإدارية على تجديد نفسها "في ظل عزوف المشاركة الشعبية لها، لذا فشلت الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية في تأدية أدوارها.

وساهم ذلك في تأزم علاقة المواطن مع الإدارة[٦٢] في ظل التناقض الواضح والفروق بين مستوى الأجور وارتفاع وغلاء المعيشة والبطالة مما ساعد على انتشار ظاهرة الرشوة في المجتمع الجزائري، والاستيلاء على الأموال والمصالح العامة للدولة، كما أكد على أهمية أن تعيد الدولة النظر في هذه القوانين واللوائح المعيقة للعمل والتنمية والنهضة في المجتمع الجزائري ، فلم تقم الدولة الجزائرية بإجراء أي تعديل أو تبديل جذري فيه لكي يتلاءم مع الحكم الديمقراطي المطبق في الدول المتقدمة.

ويختم المداح/ صوت المؤلف في المسرحية بحوار مبطن بالسخرية الناقدة الاجتماعية ليس هدفها هنا استلاب عقل المتفرج ووجدانه لمصلحة فصيل معين بل للكشف عن سوء تسيير المؤسسات الخدمية الجزائرية، وفضح الممارسات الغير قانونية التي تنخر في جسد مؤسسات الدولة وتعوق مسيرة تقدمها، وهنا يظهر تأثر "عبدالقادر علوله" بالمنهج البريختي في كيفية التأثير في المتلقي من خلال التركيز على سلبيات العمل الإداري وفضح هذا الواقع المتردي، فهي دعوة تحريضية لإعادة النظر في هذه القوانين والإجراءات والممارسات السلبية والفاسدة في المؤسسات الخدمية الجزائرية.

- كما وظف المؤلف بوعي فني يحسب له كلمات وعبارات باللغة العامية الجزائرية في مسرحيه "العَلَق "بحرفيه وتناغم بعيدة عن الابتذال او التعقيد حيث جاءت معبرة عن

الصفات المختلفة للشخصية وعن طباعها و بيئتها ومكانتها الاجتماعية للدلالة علي سلبيات التنظيم البيروقراطي وممارساته المعيقة والسقيمة داخل المؤسسة الحكومية الجزائرية الخدمية علي النحو التالي:

(١) تفخيم شان المكتب الحكومي ومدراة في التنظيم البيروقراطي:

- (الحمال٢: كرسي المدير الكبير ص١٠)
- (الموظف البسيط "بسياس "ينظر الي المكتب علي انه من وسائل الخدمة هذا من وسائل التكاسل وراحة البال ص ص٢٩-٣٠)
- الموظف: كرسي السي الحاج حميدة المدير يرهب من بعيد ص ٣٣)
- (قدمت كرسيك واحتلت المائدة ص٥٥)
- (الكرسي، السلطان، التاج، العرش ص ص ٢٩-٣٠)
- المدير وتحقيره للموظفين (بسياس – عميمر) المدير: ياجحش، يا بهيم ص ص ١١٦-١١٧) (واللي فيكم يغلط في الساعة والحين يتركل ص ١١٠-١١١)

(٢) كثرة الملفات والمستندات والأوراق والتراخيص في التنظيم البيروقراطي:

- (عميمر: احسن رخصة ص٣٣ الوثيقة ص٣٧)
- (العجوزة: عطاوني هذه الوثيقة، عمروني ورقه ص٤٢-٤٣)

(٣) كثرة الاجتماعات والتقارير والمراسلات والبرقيات:

- (المدير: اليوم علاقات ص ص ١١٦-١١٧).
- (المدير: علاقات متينة ص١١١)

(٤) التمسك بالشكليات والتأكيد على ختم الأوراق والمستندات:

- (المداح: الطابع هو العمدة ص ٢٢)
- (الطابع خاتم الأمر والنهي ص ص ٢٣-٢٤)
- (اطبع يا عميمر ص ص ٣٦-٣٧)
- (الموظف: روحي اطبعها ياوليه ص ٤٢)

(٥) العلاقات الشخصية والمحسوبية وتبادل المصالح الشخصية:

استغلال المنصب الوظيفي في الجهاز الحكومي البيروقراطي (عمولات – رشوة – هدايا- محاباة).

- (المدير: علاقات مع ناس كبار المدينة ص١١١)
- (المدير: اليوم يوم العلاقات ص ص ١١٥-١١٧)
- (المدير: الأنسة عتيقه تضرب بعشره أصباع علي الألة بنت جارتنا ص٧٢)

(٦) الفساد والتسيب والإهمال داخل التنظيم البيروقراطي:

- (المدير: دائما غائب ص ص ٢٧-٢٨)
- (الفساد المالي "الرشوة" الدرج بلا حساب" ص٢٩)

- (الفساد الأخلاقي عبر أسلاك الهاتف من جانب المدير وعلاقته بالسيدة "جميلة" ص ص ٢٨-٢٩)
- (الفساد يمثل كلمة "الوسيكي" في المصلحة ص١٣٩)
- (كرسي المدير "التكاسل وراحة البال" ص ٣٩).

(٧) بطء الإجراءات وتعطيل مصالح المواطنين والإساءة اليهم:

- (معاناه الأرملة العجوز ص ٤٢-٤٣)
- (المدير: نعم تصبح بيروقراطية ١٣٧)
- (هذه هي البيروقراطية ١٣٨)
- (بن حسكة: فوت عندي المصنع شوف بنفسك ص٣٧)

(٨) التمسك بالقوانين والنصوص الحرفية داخل التنظيم البيروقراطي:

- (القانون هو خاتم الأمر ص٢٣)
- (القانون ص ص ٢٨-٢٩)
- (القانون هو خاتم الأمر ٢٤)

(٩) غياب دور الأجهزة الرقابية الداخلية داخل التنظيم البيروقراطي:

رغم نجاح الأجهزة الرقابية الخارجية في القبض على المدير وأعوانه، لكنها لم تستطع القضاء على الممارسات والسلوكيات السلبية في القطاع الحكومي الخدمي الجزائري.

تاسعاً: رؤية علاجية لسلبيات التنظيم البيروقراطي وممارساته المعيقة داخل المؤسسات الحكومية الخدمية العربية:

- ❖ التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة بما يمنع التضارب أو التداخل بينها.
- ❖ تطبيق قواعد الإدارة الحديثة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في اداء الاجهزة الوظيفية.
- ❖ إعداد دورات تدريبية لتقديم الخبرات الجديدة لرفع كفاءة العاملين بالأجهزة الحكومية وتطبيق أحدث نظريات الإدارة وفق أسس ادارية عصرية.
- ❖ إجراء تعديلات جوهرية في القوانين والتشريعات لإزالة التعقيدات ولتبسيط الاجراءات ومحاسبة المقصرين او المتهاونين.
- ❖ توسيع الدور المخوّل للجهاز المركزي لنطم الادارة بحيث يصبح منظماً ومراقباً علي الجهاز الإداري للدولة.
- ❖ تحسين أحوال العاملين بالدولة مادياً، ومهنيًّا(مستوي الاجور- التقييم التدريب- الترقي...).

- ❖ عقد الندوات والمؤتمرات التي ترتكز علي القيم البيروقراطية المرغوبة وحول الشفافية والمساءلة بهدف الإصلاح الإداري.
- ❖ حماية الموظف من بعض الممارسات التي قد يتعرض لها كالضغوط السياسية من قبل كبار موظفي الدولة.
- ❖ الردع القانوني وتكثيف الجهود الخاصة بالتوعية القانونية.
- ❖ تطبيق الادارة إلكترونية لتقليل تأثير العلاقات الشخصية علي انجاز الاعمال.
- ❖ إعادة النظر في هيكل الجهاز الإداري والتخلص من الوحدات الإدارية التي ليس لها دور واضح واختصاصات فعلية مؤثرة.

أوجه الاستفادة من اجراء البحث:

- إلقاء الضوء علي أهمية إجراء تعديلات جوهرية في القوانين والتشريعات، داخل المصالح الحكومية لإزالة التعقيدات و لتبسيط الإجراءات ومحاسبة المقصرين.
- التعرف علي أهمية تقليص الإجراءات الإدارية مع الإشارة الي اهمية توافر المعلومات بشكل الرقمي بمعني تتقلص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدوياً الت يترتب علية تعقيد الأعمال والمعاملات وصعوبة انجازها.
- قد تفيد البحث في تدريب وإعادة تأهيل العاملين (اهمية الاختيار العلمي لعاملين لتحقيق درجة عالية من الرضا الوظيفي لديهم في المنظمة الحكومية بمعني اعادة هيكلة نفسها بطرق مبتكرة لتتماشي مع التطورات الحديثة في علوم الإدارة.
- تؤكد البحث ان الإصلاح السياسي الديمقراطي يساعد علي توفير مقومات الحد من سلبيات البيروقراطية بهدف تبسيط الاجراءات الحكومية والتيسير علي المواطنين في تعاملاتهم مع الجهاز الإداري.
- ترهل جهاز الدولة وتدهور أدائه من خلال تعدد التشريعات والقوانين وغموضها وانتشار الفساد في الاجهزة الحكومية في ظل غياب الديمقراطية والرقابة الشعبية وغلبة المركزية المتعسفة وتغافل دور وأهمية العامل الانساني في نجاح تسيير المنشأة الحكومية.

عرض لنتائج البحث التحليلية:

من خلال المسرحيتين نلمس سلبيات التنظيم البيروقراطي المطبق في المؤسسة الحكومية الخدمية للدولتين (المصرية والجزائرية):

- عدم قدرة التنظيم البيروقراطي (عيوبه) على التكيف مع الواقع الخارجي الخدمي.
- شعور المواطن بالاغتراب والقهر في وطنه (المؤسسة الخدمية الإدارية).

- أكد البحث علي أن سلبيات التنظيم البيروقراطي قد أفرزت قيادات فاسدة غير مؤهلة تبغي مصالحها الشخصية نتيجة زواج السلطة بالمال ودور الروابط العائلية والاجتماعية في تسريع عجله الفساد والتسيب والإهمال والمحاباة والمحسوبية وسوء استغلال المال في ظل غياب الرقابة الصارمة داخل التنظيم البيروقراطي.
- أكد الكاتبان على نبذهما ونقدهما للمظاهر السلبية للتنظيم البيروقراطي داخل المؤسسات الخدمية للحد من فساد سلطة الإدارة و إعادة النظر في هذه القوانين والتشريعات المجحفة في المجتمعان المصري والجزائري من خلال التمسك الحرفي والشكلي بالنصوص القانونية.
- أكد البحث على أهمية تفعيل دور المورد البشري في تحقيق التنمية الإدارية من ذو الكفاءات والاختصاص والأخلاق والتميز في الإدارة.
- أكد البحث أن تكون القيادة الإدارية قدوة عالية الكفاءة من الناحية الوظيفية والقدرة الإنتاجية.
- أكد البحث علي أهمية تحسين وضعية الموظف الاجتماعية والأخلاقية قد يؤدي إلى التخفيف والتقليل من ظاهرة البيروقراطية المتعفنة.
- أكد البحث علي دور العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإصلاح، أي وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح وتتفهم آلياته وتعمل على تحقيقه.
- كما بلور الكاتبان "**محمد سلماوي**" و"**عبد القادر علوله**" من خلال طرحهما الفني المسرحي سلبيات الشكل الهرمي التدريجي الوظيفي للتنظيم البيروقراطي وطبيعة علاقة المرؤوس بالرؤساء، والعلاقة المتأرجحة بين الحاكم والمحكوم القائمة على القهر والأحادية والانتهازية لخدمة المصالح الشخصية حسب المصالح العام للمؤسسة.
- وظفاً الكاتبان "**محمد سلماوي**" و"**عبد القادر علوله**" الكوميديا السوداء المتشبعة بالعبثية وبالملحمية والبريختية، ولكن الكاتبان أضافا إليها ملامح واقعية تستمد مشروعيتها من خصوصيه البيئة الإدارية للمؤسسات الحكومية في الدولتين.
- كما رسما الكاتبان صورة صادقة وصادمة لسلبيات البيروقراطية وضياع الكرامة الإنسانية للموظف/ والمواطن، في كلمات لها مدلولاها ومصطلحاتها في إطار كوميدي ساخر يندد بتلك الممارسات في المجتمعان المصري والجزائري.
- كما بلور "**عبدالقادر علوله**" ملامح ما بعد الاستقلال الجزائري وما صاحبها من ظواهر سلبية لعدم الاستقرار السياسي وطبيعة العلاقة المتأرجحة بين الحاكم والمحكوم في مجتمع قائم على فقدان العدالة وغياب القانون.
- كما وظف "**محمد سلماوي**" سلبيات التنظيم البيروقراطي من خلال الإسقاطات السياسية والاجواء البوليسية التي عاشها المواطن المصري في تلك الحقبة الساداتية التي تبلور

عصر الانفتاح الاقتصادي والقهر والصفقات والعمولات المشبوهة بأسلوب مبطن بالكوميديا الساخرة العبثية.

مقترحات وتوصيات البحث:

- تطوير الإدارة المحلية ومنح المجالس الشعبية المحلية السلطة كاملة يساهم في الإصلاح الإداري .
- تحسين أحوال العاملين بالدولة ماديًا ومهنيًا لمحاربه صور الانحراف الإداري.
- رفع كفاءة العاملين بالأجهزة الحكومية من خلال تنفيذ دورات تدريبية متطورة مع سرعه إجراء تعديلات جوهرية في القوانين لإزالة التعقيدات الإدارية، تغليظ العقوبة للموظف المهمل وعدم إسقاط قضايا الفساد بالتقادم.
- تفعيل دور المؤسسات الاعلامية(دور المسرح التنويري) في توعية المجتمع العربي بخطورة مشكلة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات الخدمية الحكومية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١- محمد سلماوي: فوت علينا بكرة، المجلد ١، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٤م.
٢- عبدالقادر علوله: ديوان أعماله الكامله؛ ج١، العَلَق، الجزائر، وزارة الثقافة مطبعة acp وهران،٢٠٠٩م.

ثانياً: المراجع:

١) محمد بهجت جاد الله: المنظمات وأسس إداراتها، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٧م، ص ص ٤٦-٤٧.
٢) أندريه إيمار وآخرون: موسوعة تاريخ الحضارات العام، ترجمة فريد داغر، بيروت، عويدات للنشر والطباعة المجلد ١، ٢٠٠٣م، ص ص ٥٦-٥٧.
٣) محمد بهجت جاد الله: المنظمات وأسس إدارتها، الاسكندرية، المكتب الجامعي، الحديث٢٠٠٧م، ص ص ٤٦-٤٧.
٤) ابن منطور: معجم لسان العرب، بيروت ، دار صادر ،١٩٦٨م، مادة دون ١٣/١٦٣.
٥) أنور الرفاعي: الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧م، ص١٣١.
٦) مورو بيرجر: البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة، ترجمه : محمد توفيق، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥٩م، ص٣٣.
٧) خليل محمد حسن وآخرون: نظرية المنظمة، عمان، دار السيرة، ٢٠٠٠م، ص٣٣.
٨) مصطفي عبدالله قاسم: مبادئ علم الإدارة العامة، طرابلس ،الجامعة المفتوحة، ٢٠٠٢م،ص ١٤٦.
٩) رابح عباس: علم الاجتماع التنظيمي، الجزائر، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، ٢٠٠٦م، ص٥٢.
١٠) سهيل ادريس: المنهل قاموس عربي – فرنسي، لبنان، دار الآداب، ٢٠٠٢م، ص٨٤.
١١)علي سعدان: بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١م، ص١٩.
12) Max weber: Economy and Society Edited by genet Roth and cloys Berkeley University of California Los Angeles PP 967- 978.
13) Robins Stephen : organization theory Structure Designed Application Prentice Hall new york,1990,P310.
١٤) محمود محمد معابرة،: الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١م ، ص١١٥.
١٥) الجريدة الرسمية العدد (٢٩) ١٩٨١/٧/٢٣م.
١٦) علي السلمي: تطور الفكر التنظيمي، القاهرة، دار غريب، ١٩٧٧م، ص٥٨.
١٧) محمود حسين: تصميم المنظمة (الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل)، الأردن، الحامد للنشر والتوزيع،٢٠٠٠م، ص ص٢٠-٢١.
18) Robert Klitgard: Controlling Corruption the University California, 1998, P232.
١٩) مسرحية فوت علينا بكرة، ص٩.
٢٠)مهدي حسن وآخرون: إدارة المنظمة نظريات وسلوك، عمان، دار محدو، ١٩٩٦م، ص ص ٢٨-٢٩.

٢١) عبد الفتاح الجبالي: تضارب المصالح العامة والخاصة في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١م، ص٧٠.
٢٢) مسرحية فوت علينا بكرة، ص١٢.
٢٣) مسرحية فوت علينا بكرة، ص٢١.
٢٤)متولي فؤاد بسيوني: مشكلة التنمية والبيروقراطية، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، دت، ص٥٩.
٢٥) حسن عطية: مجلة المسرح، عدد مارس/١٩٨٤م.
٢٦) مسرحية فوت علينا بكرة، ص ص ٢٢-٢٣.
٢٧) مسرحية فوت علينا بكرة، ص ص ٢٢-٢٣
٢٨)علي سعيدان: بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص٥٠.
٢٩)مسرحية فوت علينا بكرة، ص ص ٢٢-٢٣.
٣٠)نبيل فرج: مسرح محمد سلماوي، مج٢، القاهرة ،الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٤، ص٣٥.
٣١)مسرحية فوت علينا بكرة، ص ص٣٣-٣٤.
٣٢)محمد القصص: مدخل إلى المصطلحات والمذاهب المسرحية، الأردن، عمان، ٢٠٠٦م، ص١١٣.
٣٣)نبيل فرج: مسرح محمد سلماوي، المجلد الثاني، ص١٠٢.
٣٤)خليل الجيزاوي: قراءات في مسرح سلماوي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ص ص ٦٢-٦٣.
٣٥) جودة عبد الخالق: "الانفتاح" الجذور والحصاد والمستقبل، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ م ،ص، ٣٢٧ – ٣٢٨.
٣٦) مسرحية فوت علينا بكرة ص٢٧.
٣٧) محمد قاسم: نظرية المنظمة والنظم، الأردن، دار الأوائل للنشر، ٢٠٠٨م ص٢٧٤.
٣٨) متولي فؤاد بسيوني: مرجع سبق ذكره صص٦١-٦٢
٣٩) نبيل بدران: مجلة المسرح عدد مارس، ١٩٨٤م.
٤٠) مصطفى الشريف: أعوان الدولة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨١م، ص ص٧٨-٨٨.
٤١) محمد مضياف: في الثورة والتعريب ،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١،ص٧٨.
42) .Ahmed Ben Bella 42-http://ar.wikipedia
٤٣) فيصل فخري: البيروقراطية بين الاستمرارية والزوال، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٦٨، ص٥٧.
٤٤) عبدالقادر علوله: ديوان أعماله الكامله؛ ج١، العَلَق، الجزائر، وزارة الثقافة مطبعة acp وهران٢٠٠٩، ص ص ٢٨-٢٩.
٤٥)علي سعيدان: بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص٥٠.
٤٦) مسرحية العَلَق، ص٢٩.
٤٧) مسرحية العَلَق، ص ص٢٩-٣٠.
٤٨)بلحنش فريد: التكوين المتواصل على مستوى الإدارة العمومية حالة الإدارات المركزية ١٩٦٦م-١٩٩٦م رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠٠٠م، ص٨٠.

٤٩)أحمد أجوييد: جريمة رشوه الموظف العمومي في التشريع المغربي، دار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٧، ص١٢٥.
٥٠)مسرحية العَلَق، ص ص٤٢-٤٣.
51) http://ar.wikipedia Ahmed Ben Bella.
52) http://ar.wikipedia Houari Boumediene.
٥٣)موسى اللوزي: التنمية الإدارية(المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٨٥.
٥٤)خنيش سنوسي: الإدارة و البيئة في النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية رسالة ماجستير، ١٩٩٧، ص٧٦ .
٥٥)مسرحية العَلَق، ص٢١.
٥٦)مسرحية العَلَق، ص ص٢٢-٢٣.
٥٧)نبيل راغب: مسرح التحولات الاجتماعية في الستينات، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص١٣٦.
٥٨)مسرحية العَلَق، ص٥٥ .
٥٩)صالح بن نوار: فعالية التنظيم داخل المؤسسه الاقتصادية الجزائر، مخبر علم الاجتماع، ٢٠٠٦، ص١١٤.
٦٠)محمد أديب السلاوي: عندما يأتي الفساد، الرباط، دار مرسم،٢٠٠٧، ص ص ٤٣-٤٤
٦١)مسرحية العَلَق، ص١١٨.
٦٢)هنري رياض: السياسة والبيروقراطية، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٣، ص١١٧.